

Distr.: General
21 July 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

البند 72 (ج) من جدول الأعمال المؤقت *

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق
الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين
والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير المقدم، وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان

24/43، من المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، جاويد رحمان.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/75/150

010920 240820 20-09837 (A)



تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية،
جاويد رحمان

موجز

يقدم المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية تقريره الثالث إلى الجمعية العامة، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 24/43. ويفصل المقرر الخاص في التقرير الملاحظات المتعلقة بالأنماط والاتجاهات والنقد المحرز في مجال حماية حقوق الإنسان، ويضمّن توصيات لتحسين أعمال حقوق الإنسان.

أولاً - مقدمة

1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 24/43، الذي طلب بموجبه المجلس إلى المقرر الخاص أن يقدم إلى الجمعية العامة، خلال دورتها الخامسة والسبعين، تقريراً عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية. ويتضمن التقرير معلومات جُمعت، حتى 24 حزيران/يونيه 2020، من عدة جهات من بينها حكومة جمهورية إيران الإسلامية ومنظمات غير حكومية ومؤسسات إعلامية، إلى جانب مقابلات فردية مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وأسره ومحاميه. ويستند التقرير أيضاً إلى الملاحظات ذات الصلة الصادرة عن هيئات معاهدات حقوق الإنسان، وآلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان، والمكلفين بولايات في إطار إجراءاته الخاصة.

2 - ويشعر المقرر الخاص بالجزع إزاء حملة القمع العنيفة غير المسبوقة التي شنت ضد المحتجين في جميع أنحاء جمهورية إيران الإسلامية في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. فقد خلفت القوة المفرطة التي تستخدمها قوات الأمن التابعة للدولة مئات القتلى والجرحى وآلاف الاعتقالات. وتعرض المحتجون المحتجزون للتعذيب وسوء المعاملة، وحُكم على بعضهم بعقوبات قاسية، شملت عقوبة الإعدام، بعد محاكمات جائرة. وفي حين وضعت الحكومة خطة لتعويض الضحايا وأمرت بإجراء تحقيقات، فإن هذه العمليات تقتصر إلى الشفافية والاستقلال، ولا تُحاسب مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان. كما أُفيد بأن عائلات الضحايا تعرضت لمضايقات من جانب السلطات بسبب مجاهرتهما بما وقع. وقد أظهر الرد العنيف على احتجاجات كانون الثاني/يناير 2020 بشأن إسقاط طائرة الرحلة 752 التابعة للخطوط الجوية الدولية الأوكرانية أن الحكومة تواصل استخدام القوة المفرطة لقمع حرية التعبير والتجمع السلمي.

3 - ويرحب المقرر الخاص بمشاركة الحكومة مؤخراً في الدورة الثالثة من استعراضها الدوري الشامل، ويلاحظ أنها قبلت كلياً أو جزئياً 188 توصية من أصل 329. وأكد استعدادها لتقديم المساعدة إلى الحكومة في تنفيذ هذه التوصيات. وأعرب عن القلق إزاء التحديات الاقتصادية التي تواجهها جمهورية إيران الإسلامية، بما في ذلك الأثر المترتب عن الجزاءات التي أُفيد بأنها حدثت من قدرة الحكومة على الاستجابة الفورية لتفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وفي حين يقر المقرر الخاص بالمبادرة الإيجابية المتمثلة في الإفراج المؤقت عن السجناء للتخفيف من انتشار كوفيد-19 في السجون، فإنه لا يزال يساوره القلق من أن معظم المدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين والرعايا المزدوجي الجنسية والأجانب وغيرهم من الفئات المستهدفة لم يستفيدوا من هذه المبادرة. وأعرب عن استيائه من مواصلة جمهورية إيران الإسلامية استخدام عقوبة الإعدام ضد الأطفال الجانحين ومن ارتفاع عدد حالات الإعدام الصادرة فيها. وتُبين التقارير الواردة استمرار الاتجاه نحو تقييد حرية التعبير واستمرار التمييز ضد الأقليات والنساء.

ثانياً - احتجاجات تشرين الثاني/نوفمبر 2019

4 - في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أعلنت الحكومة عن زيادة فورية في أسعار الوقود بنسبة 50 في المائة لأول 60 لتراً من الوقود في الشهر و 200 في المائة للمشتريات الإضافية⁽¹⁾. وأشعل هذا الإعلان شرارة الاحتجاجات التي اندلعت في 29 محافظة من أصل 31 في جمهورية إيران الإسلامية، في

(1) Reuters, "Iran gasoline rationing, price hikes draw street protests", 14 November 2019

الفترة بين 15 و 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، والتي شارك فيها ما لا يقل عن 200 ألف شخص⁽²⁾. ونظم المتظاهرون مسيرات سلمية أو أغلقوا الطرق السريعة والطرق ومحطات الوقود، وإن كانت هناك مزاعم بأن المحتجين في بعض الحوادث ألحقوا أضراراً بالمباني. وذكرت الحكومة في تعليقاتها أن النيران أضرمت، خلال الاحتجاجات، بالمصارف والمنازل السكنية ومحطات الوقود والمراكز التجارية. وأظهرت شعارات المحتجين وجود أسباب متعددة للمظاهرات، منها عدم الرضا عن أداء الحكومة وعن الحالة الاقتصادية في جمهورية إيران الإسلامية. وادعت الحكومة أن الأثر الاقتصادي للجزءات كان السبب الرئيسي للاضطرابات. وأدلى مسؤولون حكوميون، بمن فيهم المرشد الأعلى والرئيس ورئيس السلطة القضائية، ببيانات أدانوا فيها المحتجين، ناسبين أفعالهم إلى التدخل الأجنبي⁽³⁾. وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وصف المرشد الأعلى المحتجين بـ "البلطجية"⁽⁴⁾، ووصف مسؤولون آخرون المحتجين بأنهم مثيرو الشغب وأعداء لجمهورية إيران الإسلامية⁽⁵⁾. ووفقاً للحكومة، فإن الإشارة إلى "البلطجية" لا تنطبق إلا على الأفراد الذين ارتكبوا جرائم. ووفقاً للتقارير، فقد اجتمع المرشد الأعلى مع الرئيس وغيره من كبار المسؤولين في 17 تشرين الثاني/نوفمبر لمناقشة الرد على الاحتجاجات وقال إنه ينبغي عليهم أن يفعلوا "كل ما يلزم" لوضع حد لها⁽⁶⁾. وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، حذرت قوات حرس الثورة الإسلامية من أن "إجراءات حاسمة وثورية" ستتخذ ضد المحتجين، وهو تحذير أُنذر بوقوع أعمال القمع المميتة التي ارتكبتها قوات الأمن⁽⁷⁾.

الاستخدام المفرط للقوة

5 - يعرب المقرر الخاص عن صدمته إزاء الاستخدام غير المسبوق للقوة المفرطة والفتاكة من جانب قوات أمن الدولة خلال احتجاجات تشرين الثاني/نوفمبر 2019، بما في ذلك من جانب قوات الشرطة وقوات حرس الثورة الإسلامية ومليشيا الباسيج التابعة له. ووفقاً لمصادر موثوقة، فقد قُتل ما لا يقل عن 304 أشخاص، من بينهم 23 طفلاً و 10 نساء، في الفترة من 15 إلى 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في 37 مدينة في جميع أنحاء جمهورية إيران الإسلامية، على الرغم من أنه يُعتقد أن عدد القتلى أعلى من ذلك

Babak Dehghanpisheh, "Iran says 200,000 took to streets in anti-government protests", Reuters, 27 (2) November 2019.

(3) Babak Dehghanpisheh, "Iran says hundreds of banks were torched in 'vast' unrest plot, Reuters, 27 November 2019 و Reuters, "Update 5: Iran's Khamenei backs fuel price hike, blames 'sabotage' for unrest", 17 November 2019 و Centre for Human Rights in Iran, *Gunning Them Down: State Violence against Protesters in Iran* (New York, 2020), p. 40 و Islamic Republic News Agency, "Judiciary chief says people are separate from rioters", 18 November 2019.

(4) انظر <https://farsi.khamenei.ir/news-content?id=44020> و Iran Human Rights, "Iran report: at least 324 people killed in November protests", 20 December 2019 و ABC News, "Iran's top leader issues warning to 'thugs' as fuel protests spread across country", 18 November 2019 و France 24, "Iran's supreme leader blames 'thugs' for unrest, backs government on fuel price hikes", 17 November 2019.

(5) انظر www.mizanonline.com/fa/news/568531/ و www.irna.ir/news/83558990/ و Patrick Wintour, "Iran's supreme leader backs petrol price rises as protests spread", *The Guardian*, 17 November 2019.

(6) Reuters, "Special report: Iran's leader ordered crackdown on unrest – 'do whatever it takes to end it'", 23 December 2019.

(7) انظر <https://tn.ai/2142408> و Parisa Hafezi, "Iran's guards warn of 'decisive' action if unrest continues", Reuters, 18 November 2019.

بكثير⁽⁸⁾. وقد أُبلغ عن معظم الوفيات في محافظتي طهران (130) والبرز (33)، وكذلك في محافظتي خوزستان (57) وكرمانشاه (30) اللتين تشكل الأقلية الإثنية أغلب سكانهما⁽⁹⁾. ويكشف تحليل ما يقرب من نصف جثث الضحايا أنهم أصيبوا بالرصاص في الرأس أو الرقبة في ما لا يقل عن 66 حالة، وفي الصدر أو القلب في 46 حالة على الأقل⁽¹⁰⁾. ويدل نمط إطلاق النار على الأعضاء الحيوية، الذي أثبت بروايات شهود العيان وتسجيلات الفيديو وشهادات أسباب الوفاة الموثقة، على أن قوات الأمن كانت "تطلق النار لتقتل" أو أنها كانت تطلق النار بشكل متهور ودونما اكتراث إن كانت أفعالها ستسبب الوفاة⁽¹¹⁾.

6 - ويعرب المقرر الخاص عن الجزع بوجه خاص إزاء ما ورد عن استخدام قوات الأمن للأسلحة النارية بصورة تعسفية، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 22 فتى وفتاة واحدة. ففي 16 تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل محمد داستانخه، البالغ من العمر 15 عاماً، رمياً بالرصاص أثناء عودته من المدرسة في سدرأ على أيدي قوات الباسيج التي كانت تطلق النار من سطح المبنى التابع لها. كما توفي فتى يبلغ من العمر 17 عاماً، يُدعى محسن محمدبور، بعد تعرضه لإصابات في الرأس خلال الاحتجاجات في خورمشهر. وفي حين يتضارب تقريران بشأن ما إذا كانت إصاباته ناجمة عن الضرب أو عن كرات معدنية أطلقت من مسافة قريبة، فإن كلاهما يدعيان أن قوات الأمن كانت مسؤولة عن ذلك⁽¹²⁾. ووردت تقارير تفيد بأن السلطات نسبت وفاة الأطفال أثناء الاحتجاجات إلى "مثيري الشغب"، على الرغم من وجود أدلة على أن قوات الأمن كانت مسؤولة عن ذلك⁽¹³⁾. كما ورد أن الأسر تعرضت لضغوط من أجل التزام الصمت⁽¹⁴⁾.

7 - ويُظهر استخدام قوات الأمن للقوة المفرطة أثناء احتجاجات تشرين الثاني/نوفمبر انتهاكاً خطيراً للحق في الحياة. وجمهورية إيران الإسلامية، بوصفها دولة طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مطالبة باتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع الحرمان التعسفي من الحياة على يد موظفي إنفاذ القانون⁽¹⁵⁾. وقد أوضحت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أن هذه التدابير ينبغي أن تشمل تشريعات تضبط استخدام موظفي إنفاذ القانون للقوة الفتاكة، وإجراءات تكفل أن تقلل عمليات إنفاذ القانون إلى أدنى حد من المخاطر التي تهدد الحياة، والإزامية الإبلاغ والتحقيق في الحوادث المميتة والتي تهدد الحياة، وتزويد

(8) Amnesty International, "Iran: details released of 304 deaths during protests six months after security forces' killing spree", 21 May 2020.

(9) Amnesty International, Iran: Details of 304 Deaths in Crackdown on November 2019 Protests (2020), p. 5.

(10) المرجع نفسه، الصفحة 6.

(11) Justice for Iran, "Shoot to kill: preliminary findings of justice for Iran's investigation" و المرجع نفسه، الصفحة 5. و "into the November 2019 protests – submission to the Council of the European Union", February 2020, p. 18.

(12) Amnesty International, "They shot our children: killings of minors in Iran's 2019 November protests", p. 11, 13 and 16.

(13) Iran Wire, "Security forces kill a 13-year-old bystander", 26 November 2019 و www.hra-news.org/periodical/a-70/؛ ومنظمة هيومن رايتس ووتش، "إيران: تستر متعمد على حملة القمع الغاشمة"، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019؛ و Amnesty International, "They shot our children", p. 10.

(14) Iran Wire, "Security forces kill a 13-year-old bystander" و <https://www.hra-news.org/periodical/a-70/>؛ ومنظمة هيومن رايتس ووتش، "إيران: تستر متعمد على حملة القمع الغاشمة"؛ و Amnesty International, "They shot our children", p. 10.

(15) انظر القرار 2200 ألف (د-21)، المرفق؛ واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 (2018) بشأن الحق في الحياة، الفقرة 13.

الموظفين المسؤولين عن مكافحة الشغب بمعدات وقاية فعالة وبوسائل "أقل فتكاً" لاستخدام القوة. كما ينبغي لموظفي إنفاذ القانون الامتثال للمعايير الدولية، بما في ذلك المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين. وذكرت اللجنة أيضاً أن استخدام القوة الذي يتسبب في وفاة متظاهرين يمارسون الحق في حرية التجمع هو فعل يرقى إلى مستوى الحرمان التعسفي من الحياة (انظر CCPR/C/GC/36، الفقرتان 13 و 17). وتبين المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين أن الوسائل غير العنيفة يجب أن تُستخدم قدر الإمكان قبل اللجوء إلى استخدام القوة، ويجب أن يقتصر أي استخدام للقوة على ما هو متناسب مع خطورة الجريمة والهدف المشروع الذي يجب تحقيقه⁽¹⁶⁾. وينص المبدأ 9 من المبادئ الأساسية بوضوح على أنه لا يجوز لموظفي إنفاذ القانون أن يستخدموا الأسلحة النارية إلا عندما يتعذر تماماً تجنبها من أجل حماية الأرواح أو لدفع خطر محقق يهدد الآخرين بالموت أو بإصابة خطيرة.

8 - ونفت الحكومة مسؤوليتها عن مقتل المحتجين، مشيرة إلى أن الأسلحة النارية قد استخدمت من قبل "مثيري الشغب" و "عملاء لأعداء أجنبية" وليس قوات أمن الدولة، أو على النقيض من ذلك، أن قوات الأمن قد استخدمت القوة الفتاكة ولكن كان هناك ما يبررها لأن المحتجين المسلحين قد شكلوا تهديداً للحياة أو الممتلكات⁽¹⁷⁾. وقد أكدت الحكومة من جديد في تعليقاتها أن موظفي إنفاذ القانون قد مارسوا "أقصى درجات ضبط النفس". وتتناقض المعلومات الواردة تلك التأكيدات. فأولاً، تؤكد مقاطع فيديو وروايات لشهود عيان أن قوات الشرطة والباسيج وحرس الثورة الإسلامية كانت هي الكيانات التي استخدمت الأسلحة النارية ضد محتجين عزل وسلميين لم يكونوا يشكلون أي خطر محقق يهدد الحياة⁽¹⁸⁾. وشملت الأدلة التي تدعم هذه النتيجة روايات مفادها أن الذين أطلقوا النار على المحتجين كانوا يرتدون زي قوات الأمن، وكانوا يطلقون النار من المباني الحكومية، ويستخدمون أسلحة ومعدات مرتبطة بقوات الأمن⁽¹⁹⁾. وفي حين ادعت الحكومة أن "عددًا كبيراً" قد قُتل بأسلحة غير حكومية، فإنها لم تقدم أي أدلة داعمة. وثانياً، أشارت التقارير إلى أنه على صعيد جميع الاحتجاجات التي عمت البلد، لم يُبلغ عن وجود أفراد مسلحين إلا في احتجاجين في ما شهر⁽²⁰⁾. وهذا يدل على أن المحتجين كانوا سلميين في الغالب ولم يشكلوا تهديداً للحياة. وحتى أثناء هذين الحادثين المسلحين، فقد استخدمت قوات الأمن القوة المفرطة ضد المحتجين العزل والمارة⁽²¹⁾. وثالثاً، تم التشكيك بالادعاءات القائلة بأن محتجين هاجموا مرافق الدولة. ففي 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، ذكر وزير الداخلية أن المحتجين هاجموا معسكرات الجيش ومراكز الشرطة⁽²²⁾. غير أن أحد أعضاء البرلمان من شيراز اعترض على هذا الادعاء، قائلاً إنه في شيراز وسارا "لم تكن هناك ضحية واحدة بالقرب من أي

(16) انظر المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، الفقرتان 4 و 5.

(17) Michael Daventry, "Two Iran protest deaths 'caused by foreign'؛ Justice for Iran, "Shoot to kill", pp. 11–12 و "agents", local governor says", Euronews, 31 December 2017. www.irna.ir/news/83578701/

(18) Amnesty International, *Iran: Details of 304 Deaths in Crackdown*, p. 8

(19) Justice for Iran, "Shoot to kill", pp. 14–15

(20) Amnesty International, *Iran: Details of 304 Deaths in Crackdown*, p. 8

(21) المرجع نفسه، الصفحة 8؛ و p. 16، Justice for Iran, "Shoot to kill".

(22) انظر www.irinn.ir/fa/news/748299/

مركز عسكري⁽²³⁾. كما أن استخدام القوة الفتاكة لحماية الممتلكات هو أيضاً عمل تعسفي. ورابعاً، تم الاعتراف رسمياً باستخدام الذخيرة الحية ضد المحتجين. فرداً على أسئلة أحد البرلمانيين، لم ينكر وزير الداخلية أن المحتجين قد أصيبوا في الرأس، وقال إنهم "أصيبوا في الساق أيضاً"⁽²⁴⁾. وعلى الرغم من الأدلة الموثوقة على أن استخدام قوات الأمن للقوة المفرطة قد تسبب في وقوع وفيات وإصابات، ذكر وزير الداخلية في رسالة وجهها إلى البرلمان في 18 أيار/مايو 2020 أن "هيئات الرقابة والسلطات المختصة" قد خلصت إلى أن وزارة الداخلية لم تكن مسؤولة عن "أي أخطاء"⁽²⁵⁾. ولا تزال التقارير غير متاحة للجمهور حتى الآن.

غياب التحقيق والمساءلة

9 - ويتفاقم القلق البالغ الذي يساور المقرر الخاص إزاء إنكار الحكومة للمسؤولية بسبب عدم إجراء تحقيقات شفافة ومستقلة وفورية في أحداث تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وبعد مرور سبعة أشهر، لم تعلن بعد الأرقام الرسمية للوفيات والإصابات، على الرغم من أن تصريحات المسؤولين أعطت مؤشراً على موقف الحكومة. ففي 1 حزيران/يونيه 2020، قال رئيس لجنة الأمن القومي والشؤون الخارجية في البرلمان الإيراني إن 230 شخصاً قُتلوا، من بينهم ستة من أفراد أمن الدولة⁽²⁶⁾. وفي 31 أيار/مايو 2020، بيّنت ملاحظات أدلى بها وزير الداخلية في إحدى المقابلات أنه يعتقد أن ما بين 200 و 225 شخصاً قد قتلوا⁽²⁷⁾. وذكرت الحكومة في تعليقاتها أنه لم يتم الكشف عن أرقام الخسائر البشرية نظراً إلى ضرورة إجراء تحقيقات دقيقة في الظروف المحيطة بكل حالة وفاة على حدة.

10 - ووفقاً للجنة المعنية بحقوق الإنسان، ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن الدول الأطراف مطالبة بأن تكفل للأفراد سبل انتصاف فعالة يمكن الوصول إليها من أجل المطالبة بحقوقهم المنصوص عليها في العهد، وأن هناك التزاماً عاماً بالتحقيق في ادعاءات الانتهاكات بسرعة وشمولية وفعالية بواسطة هيئات مستقلة ونزيهة (انظر CCPR/C/21/Rev.1/Add.13، الفقرة 15). وحيثما تكشف التحقيقات عن انتهاكات لحقوق الإنسان، يجب على الدول الأطراف أن تكفل تقديم المسؤولين إلى العدالة. وذكرت اللجنة أن هذه الالتزامات تنشأ بشكل خاص في حالات مثل احتجاجات تشرين الثاني/نوفمبر 2019 التي ترتبت عنها ادعاءات بالقتل التعسفي (المرجع نفسه، الفقرة 18). وتؤكد المعايير الدولية من جديد شرط إجراء تحقيق مستقل ونزيه وشفاف في حالات القوة المفرطة والفتاكة، مثل المبادئ الأساسية

(23) Iran Human Rights, "Iran report: at least 324 people killed in November protests" و www.icana.ir/Fa/News/439534/.

(24) انظر www.imna.ir/news/401553/ و <https://etemadonline.com/content/370364/>.

(25) انظر اخبار www.moi.ir/fa/136946/.

(26) Agence France-Presse (Paris), "Half year on, activists fear no justice for Iran protest killings", RFI, 17 June 2020 و www.isna.ir/news/99031207389/.

(27) Agence France-Presse (Tehran), "Iran suggests up to 225 killed in November protests", France 24, 31 May 2020 و "Nearly 200 to 225 people killed in November protests, minister suggests", Tehran Times, 31 May 2020.

المتعلقة باستخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، وبرتوكول مينيسوتا المتعلق بالتحقيق في حالات الوفاة التي يحتمل أن تكون غير مشروعة⁽²⁸⁾.

11 - ويلاحظ المقرر الخاص أن الحكومة وضعت برنامج تعويضات للضحايا. فقد وافق المرشد الأعلى، في 3 كانون الأول/ديسمبر 2019، على سياسة المجلس الأعلى للأمن القومي التي تنص على تقديم تعويضات فيما يتعلق بالأشخاص الذين يُقتلون أو يُصابون أثناء الاحتجاجات. وتقسّم هذه السياسة الضحايا إلى ثلاث مجموعات: الضحايا الذين لم يكونوا مشاركين في الاحتجاجات لكنهم قتلوا عن طريق الخطأ؛ والضحايا الذين كانوا مشاركين في الاحتجاجات لكنهم لم يكونوا مسلحين؛ والضحايا الذين كانوا مشاركين في الاحتجاجات وهم مسلحون. ويُسجّل الأفراد المصنفون في المجموعة الأولى على أنهم "شهداء" وتحصل عائلاتهم على أجور واستحقاقات شهرية من مؤسسة شؤون الشهداء والمحاربين القدماء. وتدفع دية لعائلات الأفراد المصنفين في المجموعة الثانية. وأخيراً، يُقيّم الأفراد المصنفون في المجموعة الأخيرة على أساس كل حالة على حدة⁽²⁹⁾. وفي الوقت الذي قد تبدو فيه سياسة التعويض شكلاً من أشكال جبر الضرر الناجم عن الانتهاك، فإنها لا تقي بالشرط الذي ينص عليه القانون الدولي المتمثل في التحقيق مع الجناة وتقديمهم إلى العدالة (انظر CCPR/C/21/Rev.1/Add.13، الفقرة 16).

12 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، شكل الرئيس لجنة تضم نائبته للشؤون القانونية ووزير الداخلية ووزير العدل من أجل التحقيق في أوضاع الأفراد الذين تضرروا أثناء الاحتجاجات والتمييز بين "الأفراد الذين لم يشاركوا فيها بنية ممارسة الشغب وأولئك الذين أتوا أفعالا تسببت في إثارة الرعب"⁽³⁰⁾. بيد أن هذه اللجنة لا تمثل للمعايير الدولية. فاللجنة لا يبدو أنها تحقق في الانتهاكات المبلغ عنها التي ارتكبتها قوات الأمن. وهي تقتصر على الاستقلالية والحياد بالنظر إلى أنها تضم أعضاء قد يكونون خاضعين للتحقيق، مثل وزير الداخلية الذي يشرف على العمليات الأمنية⁽³¹⁾. وأخيراً، فإنها لا تستوفي متطلبات الشفافية والفعالية لأن اختصاصاتها غير معروفة ولأنها غير خاضعة للرقابة العامة⁽³²⁾. ولم تنشر أي معلومات عن تحقيقات اللجنة. وذكرت الحكومة أن هدف اللجنة يتمثل في "إجراء تحقيق كامل في الحوادث والإبلاغ عنها من أجل إيجاد أسباب تبرر التعويض عن الأضرار". وذكرت أيضاً أن البرلمانين قد فتحوا، بمعونة السلطة القضائية، تحقيقاً للغرض نفسه. غير أنها لم تذكر ما إذا كانت التحريات ستؤدي إلى التحقيق مع المسؤولين أو مقاضاتهم على انتهاكات حقوق الإنسان. علاوة على ذلك، لا يبدو أن التحريات الأخرى، التي يُفترض أنها برأت وزارة الداخلية، تمثل هي أيضاً للمعايير الدولية⁽³³⁾. ويردد المقرر الخاص دعوات مفوضة الأمم

(28) انظر المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، الفقرة 22؛ بروتوكول مينيسوتا المتعلق بالتحقيق في حالات الوفاة التي يحتمل أن تكون غير مشروعة، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.17.XIV.3)، الفقرة 25.

(29) Justice for Iran, "Mockery of justice: State's polices and laws regarding the victims of Iran's 2019 November protests", May 2020, pp. 5-6.

(30) Amnesty International, "They shot our children", p. 20؛ ومنظمة هيومن رايتس ووتش، "إيران: لا عدالة بوجه القمع الدموي"، 25 شباط/فبراير 2020، وانظر www.etemadnewspaper.ir/fa/main/detail/138171.

(31) Amnesty International, "They shot our children", p. 20؛ وبرتوكول مينيسوتا المتعلق بالتحقيق في حالات الوفاة التي يحتمل أن تكون غير مشروعة، الصفحة 10.

(32) Amnesty International, "They shot our children", p. 20.

(33) نظر اخبار/136946/moi.ir/fa.

المتحدة السامية لحقوق الإنسان بأن تجري جمهورية إيران الإسلامية تحقيقاً مستقلاً ومحايداً في انتهاكات حقوق الإنسان التي شهدتها احتجاجات تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وخاصة عمليات القتل التعسفي، وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة⁽³⁴⁾.

مضايقة عائلات الضحايا

13 - هناك تقارير مقلقة تؤكد بشكل أكبر عرقلة الحكومة لإجراء تحقيق مناسب، إذ تفيد بأن عائلات الضحايا تتعرض للمضايقة والتهديد بسبب مطالبته العننية بالحصول على العدالة في حالات وفاة أقاربها. وخلص تقرير عن 23 عائلة قدمت شكاوى رسمية تطالب بالتحقيق في وفاة أقاربها إلى أنه لم يقدم أي وعد لأي منها بإجراء تحقيق أو إخضاع الجناة للمحاسبة. وعلاوة على ذلك، أفادت 10 عائلات من العائلات الـ 23 بأن السلطات، بما في ذلك الحكومة المحلية والقضاء والشرطة وقوات حرس الثورة الإسلامية، طلبت منها قبول خطة التعويضات الخاصة بمن يُصنّفون كشهداء واعتبار المسألة منتهية، دون إجراء مزيد من التحقيقات مع الجناة أو مقاضاتهم. وأفادت التقارير أيضاً بأن السلطات اتصلت بـ 19 عائلة أخرى لم تقدم شكاوى رسمية لتقترح عليها قبول تصنيف دون إجراء مزيد من التحقيقات أو المساءلة. وأفادت عائلات الضحايا بأنها تعتبر خطة التعويضات التي وضعتها الحكومة آلية الغرض منها إما إقناعها بعدم رفع قضايا من شأنها أن تسفر عن فتح تحقيقات في أسباب وفاة أقاربهم، وتقضي إلى محاسبة الجناة، أو إجبارها على عدم رفع تلك القضايا⁽³⁵⁾.

14 - وثمة حالات ذات الدلالات الرمزية تدلّ على ما أبلغ عنه من تهديدات ومضايقات مارسها المسؤولون على الضحايا بهدف إسكاتهم. فقد اضطرت عائلة آمنه شهبازي، التي توفيت متأثرة بجروح ناجمة عن طلاقات نارية، في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في كرج، بينما كانت تحاول مساعدة متظاهرين مصاب، إلى دفع مبلغ 4,5 مليون تومان (1074,35 دولار) من أجل الإفراج عن جثمانها⁽³⁶⁾. وقد مُنعت العائلة أيضاً من الحديث عن ملابس وفاتها⁽³⁷⁾. وقالت سكيّنة أحمدي، والدة إبراهيم كتهار، وهو رجل كان في الثلاثين من عمره عندما توفي إثر إصابته في كرج بطلقة نارية في القلب من قوات الأمن، إنه لم يُفرج عن جثته إلا بعد أن وقع والده على تعهد بالتزام الصمت⁽³⁸⁾. وفي حالة أخرى، قال أحد أقارب متظاهر قتل بطلقة نارية في إسلامشهر، إن السلطات ضغطت على العائلة لتدّعي زوراً أنه كان عضواً في الباسيج ليسمح لها باسترجاع جثمانه. وأفيد بأنه قد تم التلاعب بصورة نُشرت في وسائل الإعلام الحكومية بشكل يظهره مرتدياً الزي العسكري. وأفادت تقارير أيضاً أن العائلات استُبعدت من عمليات التشريح،

(34) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), “Bachelet calls on Iran to address multiple human rights violations in context of recent protests”, 6 December 2019.

(35) Justice for Iran, “Mockery of justice”, pp. 10-12.

(36) Centre for Human Rights in Iran, “Housewife killed by bullet to neck while helping wounded protestor, family forced to pay to take body”, 2 December 2019; and Centre for Human Rights in Iran, *Gunning Them Down*, p. 31.

(37) Centre for Human Rights in Iran, “Housewife killed by bullet to neck”; and Centre for Human Rights in Iran, *Gunning Them Down*, p. 31.

(38) Centre for Human Rights in Iran, *Gunning Them Down*, pp. 19–20.

ولم تُبلَّغ بما كشفت عنه نتائجها فيما يتعلق بالأسلحة التي أحدثت الوفاة ولم تستطع طلب إجراء تشريح مستقل⁽³⁹⁾.

15 - وتعرضت بعض العائلات التي طالبت علناً بالعدالة لأعمال انتقامية، بما في ذلك والد بوبا بختياري، الذي قتلته قوات الأمن بطلقة نارية في الرأس في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في كرج. وفي 3 كانون الأول/ديسمبر 2019، صرحت والدته السيد بختياري في مقابلة بأنها ستسعى إلى تحقيق العدالة، بما في ذلك مقاضاة المسؤولين عن مقتله⁽⁴⁰⁾. وقد استدعت وزارة الاستخبارات ومكتب المدعي العام، في وقت لاحق، والد السيد بختياري مرتين لطلب منه إلغاء مناسبة إحياء ذكرى وفاة ابنه أمام قبره في 26 كانون الأول/ديسمبر 2019⁽⁴¹⁾. وأفيد أيضاً أن تواجداً أمنياً مكثفاً حال دون إحياء الذكرى، إلى جانب اعتقال عدد من الأقارب⁽⁴²⁾. وفي 24 كانون الأول/ديسمبر 2019، نقلت وسائل الإعلام الحكومية خبر اعتقال والدته السيد بختياري ووالده، إذ أعلن المتحدث باسم السلطة القضائية في الأسبوع التالي أن العائلة متهمة بارتكاب "أعمال تمس بالأمن القومي"⁽⁴³⁾. وفي حين أطلق سراح معظم الأقارب بعد احتجازهم بفترة وجيزة، فقد أُفيد أن والده احتُجز حتى أواخر كانون الثاني/يناير 2020. وادعت الحكومة أن السيد بختياري قد قُتل على أيدي "بلطجية وجهوا له ضربات على الرأس"، ولكنها لم تقدم أي دليل على ذلك. وأفيد كذلك بأن السلطات أبلغت والدي محمد داستانخه بأنهما إذا ما استمرا في الحديث عن وفاة ابنهما، فإنهما قد يفقدان ابنهما الآخر. وأفيد بأن والد أمير حسين كبير، الذي قُتل بطلقة نارية في كرج، قبل تصنيف ابنه كشهيد لأنه اعتقد أنها الطريقة الوحيدة التي ستكفل لعائلته أن تدعها السلطات وشأنها. وقبلت عائلات أخرى التعويضات التي تُمنح للأسر التي يُصنّف أبنائها شهداء أو الدية بسبب ما تعانيه من ضائقة مالية⁽⁴⁴⁾.

16 - ويساور المقرر الخاص قلق إزاء عدم اتساق الإجراءات التي تتخذها الحكومة ضد عائلات الضحايا مع المعايير الدولية، التي تنص على وجوب السماح لعائلات الضحايا المتوفين بالمشاركة عملياً في التحقيقات، والحرص على التواصل معها وإبقائها على علم، في الوقت المناسب، بالتقدم المحرز في التحقيق، وعدم تعرضها أبداً للتحذير أو سوء المعاملة بسبب مشاركتها في التحقيق أو بحثها عن أقاربها المتوفين⁽⁴⁵⁾.

(39) Amnesty International, *Iran: Details of 304 Deaths in Crackdown*, pp. 8–10.

(40) Centre for Human Rights in Iran, "Mother of slain protestor: 'why did they shoot at my son's head?'"، 8 December 2019.

(41) Centre for Human Rights in Iran, "Cemetery becomes battleground as state forces detain supporters of slain protestor"، 27 December 2019; and Centre for Human Rights in Iran, *Gunning Them Down*, pp. 17–18.

(42) Centre for Human Rights in Iran, "Cemetery becomes battleground"; and Centre for Human Rights in Iran, *Gunning Them Down*, pp. 17–18.

(43) انظر www.isna.ir/news/98101007201/ و www.mehrnews.com/news/4805929/.

(44) Justice for Iran, "Mockery of justice"، pp. 12–15.

(45) بروتوكول مينيسوتا المتعلق بالتحقيق في حالات الوفاة التي يُحتمل أن تكون غير مشروعة، الفقرتان 35 و 36.

الاعتقالات وظروف الاحتجاز

17 - يساور المقرر الخاص قلق بالغ إزاء ما نفذته السلطات من عمليات اعتقال واحتجاز جماعية أثناء الاحتجاجات. وفي حين لا يزال عدد الاعتقالات مجهولاً، ذكر عضو في لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية التابعة للبرلمان الإيراني أن ما لا يقل عن 7 000 شخص تعرضوا للاعتقال⁽⁴⁶⁾. وذكرت التقارير أن عدداً كبيراً من المحتجين احتُجزوا في سجن طهران المركزي الكبير، وقد ورد أن أكثر من 300 شخص ظلوا محتجزين هناك حتى شباط/فبراير 2020⁽⁴⁷⁾. وأفيد بأن العديد من النساء المحتجيات احتجزن في سجن قرتشك⁽⁴⁸⁾. وقد وُضع المحتجون المحتجزون في السجن المركزي وسجن قرتشك في عابري تقتقر إلى المرافق الأساسية، مثل العنبر رقم 5 في السجن المركزي أو القاعة الرياضية في سجن قرتشك، التي تقتقر إلى التهوية أو المراحيض⁽⁴⁹⁾. وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، قال رئيس مجلس مدينة ري للصحفيين إن السجن مكتظ للغاية ولا يملك القدرة على استيعاب الارتفاع المسجل في أعداد السجناء⁽⁵⁰⁾. وأشارت التقارير كذلك إلى أن العدد الكبير من المحتجزين الجدد الذين اعتُقلوا في ذروة الاحتجاجات أدى إلى نقل السجناء الذين يحتجزون عادة في العنابر التي تتحكم فيها قوات الحرس الثوري أو وزارة الاستخبارات، إلى العنابر العامة⁽⁵¹⁾. ولم يُعرف العدد الإجمالي للمحتجزين المعتقلين الذين أُطلق سراحهم منذ ذلك الحين. بيد أن التقارير أشارت إلى الإفراج عن عدد كبير من المحتجين بكفالة، وهو ما يتم عادة بعد التوقيع على تعهدات بعدم الاحتجاج أو مقابل دفع كفالات باهظة. وذكرت التقارير أن مبالغ الكفالة تراوحت في بعض الحالات بين 200 مليون تومان (12 800 دولار) ومليار تومان (64 000 دولار). وذكرت الحكومة أن الوحيدين الذين لا يزالون محتجزين هم من اعتقلوا لارتكابهم أعمال إجرامية مزعومة، وقد وُفرت لهم ضمانات بشأن الاستفادة من محاكمة وفق الأصول القانونية.

احتجاز مع منع الاتصال

18 - ذكرت تقارير بأن هناك عائلات منعت من الحصول على معلومات بشأن مكان وجود أقاربها الذين أُلقي عليهم القبض أثناء الاحتجاجات. ففي 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أبلغ أفراد تقدموا إلى مركز الاحتجاز التابع لوزارة الاستخبارات في تبريز لطلب الحصول على معلومات بشأن أقاربهم، بأن المسؤولين القضائيين لن يقدموا معلومات إلا "عند الضرورة"، في حين أمر مكتب المدعي العام في سجن إيفين، في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، بألا تأتي العائلات للسؤال عن أقاربها قبل مرور أسبوعين⁽⁵²⁾. وهذه

(46) انظر www.entekhab.ir/fa/news/514774/ و Negar Mortazavi, "Iran protests: over 300 killed and thousands arrested in violent crackdown, Amnesty says", *Independent*, 16 December 2019.

(47) Centre for Human Rights in Iran, "Detained protestors in Iran: beaten, tortured, forced to 'confess'", 10 February 2020.

(48) Human Rights Activists News Agency, "Qarchak prison; a list of political prisoners and prison conditions", 2 March 2020.

(49) Centre for Human Rights in Iran, *Gunning Them Down*, p. 45.

(50) انظر www.imna.ir/news/398044/ و <https://aftabnews.ir/fa/news/623304/>.

(51) Centre for Human Rights in Iran, "Initial reports show thousands arrested in Iran's crackdown on November protests", 19 November 2019.

(52) Centre for Human Rights in Iran, *Gunning Them Down*, p. 35 و www.radiozamaneh.com/475983.

التدابير غير متنسقة مع المعايير الدولية التي تنص على ضرورة إبلاغ عائلات المحتجزين أو محاميهم على الفور بمكان وجودهم⁽⁵³⁾. وأفادت التقارير كذلك بأن العائلات التي استمرت في السؤال عن أقاربها تلقت تهديدات من المسؤولين. وحتى شباط/فبراير 2020، لم تكن العديد من عائلات المحتجين الـ 400 المحتجزين من مدن الأهواز ومشهر وخورمشهر على علم بمكان وجود أقاربها. وأشارت التقارير إلى أن هؤلاء الأفراد، الذين كان من بينهم أطفال، قد احتجزوا بسبب تبادلهم لأخبار ومقاطع فيديو تخص الاحتجاجات. ولم تكن أي معلومات عن حالة المحتجزين أو مكان وجودهم متاحة، باستثناء كونهم محتجزين لدى قوات حرس الثورة الإسلامية أو وزارة الاستخبارات⁽⁵⁴⁾. وذكرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أن حالات الاختفاء القسري تمثل "احتجازاً تعسفياً خطيراً بوجه خاص" (انظر CCPR/C/GC/35، الفقرة 17). وذكرت الحكومة أن قانون الإجراءات الجنائية ينص على أن قوات إنفاذ القانون ملزمة بتيسير اتصال المحتجزين بعائلاتهم بشأن احتجازهم.

المعاملة أثناء الاحتجاز

19 - يشعر المقرر الخاص ببالغ الانزعاج إزاء التقارير التي تفيد بحرمان المحتجين المحتجزين من العلاج الطبي، وتعرضهم للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة وانتزاع الاعترافات بالإكراه. وبدأ في مقاطع فيديو ظهرت لأول مرة على الإنترنت في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أفراداً من قوات الأمن في مركز شرطة مالي أباد في شيراز وهم يضربون محتجزين مكبلي الأيدي. وترغم تقارير أخرى أن مئات من المحتجين، كان من بينهم أطفال، أحضروا إلى سجن رجائي شهر في كرج في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وكان المحتجزون يُجلدون ويُضربون يومياً، بالأيدي والهرات، وأيديهم مقيدة وأعينهم معصوبة. وأفيد بأن المحتجزين المعتقلين الذين أصيبوا بالذخيرة الحية أثناء الاحتجاجات نقلوا إلى السجون بدل نقلهم إلى المستشفيات.

20 - وثبتت التقارير استخدام المسؤولين على نطاق واسع للتعذيب من أجل انتزاع اعترافات زائفة. وقد أدلى ثلاثة معتقلين منفصلين، من مدن طهران وتبريز والأهواز، جميعاً بتصريحات تضم ادعاءات متماثلة مفادها أن المحققين اعتدوا عليهم بدنياً، بما في ذلك بالهرات والصدّات الكهربائية، وأنهم حاولوا إجبارهم على الاعتراف بأن كيانات من خارج جمهورية إيران الإسلامية هي التي حرضت على الاحتجاجات⁽⁵⁵⁾. وأفادت التقارير أيضاً أن المحتجين الذين اعتقلوا في الفترة بين 16 و 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في سجن قد تعرضوا للتعذيب، إذ ذكر أحد المحتجزين إخضاعهم للحبس الانفرادي المطول، والحرمان من الطعام والنوم، والصدّات الكهربائية والجلد الجماعي بعد تجريدهم من ملابسهم⁽⁵⁶⁾. وأفاد أيضاً شخص محتجز في مركز احتجاز قريب من كرج بأنه تعرض لثلاث عمليات إيهاًم بالشنق أثناء فترة احتجازه. وادعى محام يمثل مجموعة من المحتجين أن الأساس الوحيد الذي تستند إليه محاكمة موكله هو وجودهم في

(53) الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

(54) Centre for Human Rights in Iran, *Gunning Them Down*, p. 37.

(55) Centre for Human Rights in Iran, "Detained protestors in Iran".

(56) انظر <https://bit.ly/3asdSg5>.

الاحتجاجات والاعترافات التي أُكروها على الإدلاء بها⁽⁵⁷⁾. وعلقت الحكومة بالقول إن الدستور وقانون العقوبات الإيرانيين يحظران التعذيب ويجرمانه.

احتجاز الأطفال

21 - يشعر المقرر الخاص بالجزع بشكل خاص إزاء التقارير التي تفيد بتعرض الأطفال للاحتجاز وسوء المعاملة. وعدد الأطفال المحتجزين غير مؤكد. ووفقاً لأحد التقارير، اعتُقل ما لا يقل عن 1 021 طفلاً خلال الاحتجاجات التي اندلعت في جميع أنحاء جمهورية إيران الإسلامية⁽⁵⁸⁾. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، أشارت تقارير من شيراز إلى تحديد مبالغ مرتفعة لكفالة الأطفال المحتجزين، موضحة أن الذين ينتمون إلى عائلات فقيرة ولم يستطيعوا دفع تلك المبالغ ظلوا رهن الاحتجاز. وفي كانون الأول/ديسمبر أيضاً، أفادت منظمة لها صلات وثيقة بقوات الحرس الثوري أن وزارة الاستخبارات تحتجز 166 طفلاً⁽⁵⁹⁾. وفي منتصف كانون الثاني/يناير 2020، ذكر رئيس مؤسسة السجون أن عدداً قليلاً فقط من الأطفال ما زال محتجزاً في مرافق احتجاز الأحداث.

22 - وأفادت التقارير أيضاً أن الأطفال المحتجزين تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة. ففي 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أفادت التقارير أن قوات الأمن احتجزت صبياً يبلغ من العمر 16 عاماً في سنندج، قبل أن تقوده إلى مكان مجهول حيث حُرِم من الاتصال بعائلته. وقد ذُكر أنه تعرض، في مكان لم يُكشف عنه، للضرب أثناء الاستجوابات التي كان يخضع لها نهاراً، قبل نقله إلى مركز احتجاز الأحداث ليلاً⁽⁶⁰⁾. وقد أُطلق سراحه بكفالة منذ ذلك الحين. وورد أن ثلاثة صبية تعرضوا لاعتداء جنسي بالهراوات في مركز احتجاز تابع لقوات حرس الثورة الإسلامية في ماريان، محافظة كردستان⁽⁶¹⁾. وقد أُجبر الأطفال المحتجزون في مرقف في الأهواز على تقاسم زنانات مع محتجزين بالغين بسبب الاكتظاظ. وذكرت الحكومة أنه بموجب القانون، يُشترط إبقاء الأفراد دون سن 18 عاماً في أقسام منفصلة تتناسب مع سنهم والجريمة المزعومة. ويسلط المقرر الخاص الضوء على أن احتجاز الأطفال لا ينبغي أن يكون، بموجب اتفاقية حقوق الطفل، إلا كتدبير ملاذ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة (انظر [CRC/C/GC/24](#)، الفقرة 73). ويعتبر الاحتجاز المطول قبل المحاكمة والتعذيب بغرض انتزاع اعترافات انتهاكا جسيماً لحقوق الإنسان (المرجع نفسه، الفقرتان 58 و 86).

الإدانات والأحكام

23 - كانت الاعترافات المنتزعة تحت التعذيب وسوء المعاملة أساس الإدانات والأحكام القاسية التي صدرت في محاكمات المشاركين في احتجاجات تشرين الثاني/نوفمبر 2019، بما في ذلك السجن وعقوبة الإعدام. ومن القضايا الرمزية في هذا الصدد قضية أمير حسين مرادي وسعيد تمجيدي ومحمد رجبى الذين حكم عليهم الفرع 15 التابع للمحكمة الثورية بالإعدام في 22 شباط/فبراير 2020. وأدين الرجال الثلاثة بتهمة

(57) Centre for Human Rights in Iran, *Gunning Them Down*, p. 36.

(58) تقرير مقدم من مركز عبد الرحمن بوروماند لحقوق الإنسان في إيران.

(59) Centre for Human Rights in Iran, *Gunning Them Down*, p. 38.

(60) انظر <https://bit.ly/2RuKz3J>.

(61) انظر <http://kurdistanhumanrights.net/fa/?p=11226>.

”المشاركة في أعمال التخريب والحرق العمدة بنية معارضة الجمهورية الإسلامية“، و ”الخروج غير القانوني من البلد“ و ”السطو المسلح المصحوب بالمضايقات ليلاً“ بسبب مشاركتهم في الاحتجاجات في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في طهران. وقد أُلقي القبض على السيد مرادي في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 ووضع في الحبس الانفرادي لمدة شهر تعرض خلالها للاعتداء الجسدي والصدم بالعصى الكهربائية وعانى من كسور في أضلاع، وهدد بمزيد من الحبس الانفرادي إذا لم يعترف. وأفادت تقارير أنه بعد إعادة السيد تمجيدي والسيد رجبى إلى جمهورية إيران الإسلامية عقب فرارهما، أخذاً إلى سجن إيفين حيث أُجبرا على الاعتراف تحت تأثير الضرب⁽⁶²⁾. ولم يُمنح الأفراد الثلاثة إمكانية الاتصال بمحاميين أثناء استجوابهم، وتم انتهاك حقهم في الإجراءات القانونية الواجبة خلال محاكمتهم في كانون الثاني/يناير 2020⁽⁶³⁾. وحكم على الرجال الثلاثة بالإعدام بتهمة ”المشاركة في أعمال التخريب والحرق العمدة بنية معارضة الجمهورية الإسلامية“ وصدرت بحقهم أيضاً أحكام بالجلد والسجن⁽⁶⁴⁾. ويساور المقرر الخاص قلق بالغ من أن المحكمة العليا أيدت في 14 تموز/يوليه 2020⁽⁶⁵⁾ أحكام الإعدام الصادرة بحقهم على أساس أدلة تم الحصول عليها تحت التعذيب وبعد محاكمة غير عادلة.

24 - وحكم فرع من المحكمة الثورية في طهران على المدافعة عن حقوق الإنسان رضوانة أحمد خانبيكي بالسجن ست سنوات بتهمة تتعلق بالأمن القومي بسبب مشاركتها في احتجاجات تشرين الثاني/نوفمبر. وذكرت الحكومة أن الحكم الابتدائي قابل للطعن. وقد أُلقي القبض على السيدة أحمد خانبيكي في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 ووُضعت في الحبس الانفرادي في مركز احتجاز تابع لقوات حرس الثورة الإسلامية. وأكهرت على الاعتراف بعد أسابيع من الحبس الانفرادي والتهديدات الموجهة ضدها وضد أسرته. وقد مُنعت من الاتصال بمحام إلى حين بداية محاكمتها، وأنداك كان صعباً على محاميها إعداد دفاع. وكان الاعتراف تحت الإكراه هو الأساس الوحيد لإدانتها. وادعت الحكومة أن السيدة أحمد خانبيكي رفضت في البداية الاستعانة بمحام، ولكن الحكومة ادعت أنها استعانت بمحام بعد الإفراج المؤقت عنها في آذار/مارس 2020. وشارك علي عبدولي، الناشط في المجتمع المدني، في الاحتجاجات في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في شيراز، محافظة فارس. وقد أُجبر على الاعتراف بعد تعرضه للتعذيب والإكراه، وقد شكل هذا الاعتراف أساس الحكم عليه بالسجن لمدة عام واحد بتهمة الدعاية ضد الدولة في كانون الثاني/يناير 2020، ولا تزال الإجراءات جارية بشأن تهمة بارتكابه جرائم أشد خطورة. وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أُلقي القبض على السيد عبدولي في مقر عمله واقتيد إلى مركز احتجاز تابع لوزارة الاستخبارات حيث مكث في الحبس الانفرادي لمدة 48 يوماً. وفي الأيام الخمسة الأولى، تعرض للضرب وأُجبر على تناول مخدرات مسببة للتعب قبل أن يشرع المحققون في استجوابه عن اتصاله بوسائل الإعلام الأجنبية. وتحت تأثير المخدرات، طُلب منه التوقيع على اعتراف. وتعرض أيضاً للضيق الكهربائي على مستوى صدغيه. ولم يوافق على الاعتراف إلا بعد

Human Rights Activists New Agency, “Three arrestees of November protests were sentenced to (62) death”, 22 February 2020.

(63) انظر البلاغ رقم UA IRN 7/2020، نيسان/أبريل 2020.

(64) Human Rights Activists New Agency, “Three arrestees of November protests”

Michael Safi, “Outcry after Iran's judiciary upholds death penalty for three protesters”, *The Guardian*, (65) 15 July 2020.

احتجاز زوجته وطفله. واقتيد إلى استوديو للبت الإذاعي تابع لجمهورية إيران الإسلامية، حيث سُجل اعترافه. وادعت الحكومة أنه أنكر هذه الادعاءات منذ ذلك الحين.

25 - وأفادت التقارير بأن الأفراد الذين تتم محاكمتهم بسبب مشاركتهم في احتجاجات تشرين الثاني/نوفمبر حُرِّموا أيضاً من الحق في الاستعانة بمحام. وقضية عارف زاري ذات دلالة رمزية في هذا الصدد، فقد أدين بعد محاكمة ترأسها قاضي قال لأسرة المتهم، حسبما أفادت التقارير الواردة، ألا تتكلف عناء توكيل محام لأن ذلك لا فائدة منه. وعلاوة على ذلك، طرد القاضي أحد أقارب زاري من جلسة الاستماع الأولى بحجة أنه لا يحق لأسرة السجناء السياسيين أو محاميهم حضور الجلسات. وعلقت الحكومة على ذلك بأن الإجراءات القانونية الواجبة تطبق قبل المحاكمة وبعدها، بما في ذلك الحق في توكيل محام. ووفقاً لتقارير غير رسمية، صدر ما لا يقل عن 75 حكماً ضد المحتجين بحلول 30 نيسان/أبريل 2020.

26 - ويذكر المقرر الخاص حكومة جمهورية إيران الإسلامية بأن الحكم بالسجن وعقوبة الإعدام عقاباً على ممارسة الحق في حرية التعبير والتجمع انتهاكاً خطيراً للمادتين 7 و 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية⁽⁶⁷⁾، وكذلك الحق في الحياة عندما يكون الاعتراف القسري هو أساس حكم الإعدام⁽⁶⁸⁾. وخلال الدورة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، قبلت الحكومة كلياً أو جزئياً ست توصيات تتعلق بالحق في المحاكمة العادلة. ولم تقبل كلياً أو جزئياً سوى ثلاث توصيات بشأن حظر ادعاءات التعذيب أو التحقيق فيها، ولم تقبل سوى توصية واحدة جزئياً بشأن التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

احتجاجات كانون الثاني/يناير 2020

27 - يساور المقرر الخاص القلق إزاء تقارير تفيد بأن قوات الأمن استخدمت القوة بشكل مفرط في مواجهة الاحتجاجات التي شهدتها عدة مدن إيرانية في كانون الثاني/يناير 2020 بعد أن اعترفت الحكومة بأن صواريخ قوات حرس الثورة الإسلامية أسقطت طائرة الرحلة 752 التابعة للخطوط الجوية الدولية الأوكرانية، في حادث أسفر عن مقتل جميع الأشخاص الـ 176 الذين كانوا على متنها⁽⁶⁹⁾. وذكرت الحكومة أن الصواريخ أطلقت عن طريق الخطأ بسبب التوترات العسكرية الإقليمية⁽⁷⁰⁾. وأعرب المحتجون عن عدم ثقتهم في تعامل الحكومة مع الحادث، بعد أن أنكرت لمدة ثلاثة أيام أنها أسقطت الطائرة ثم أقرت بذلك في 11 كانون الثاني/يناير. وأشارت شهادات الشهود العيان وتسجيلات الفيديو إلى أن قوات الأمن استخدمت القوة بشكل مفرط مرة أخرى في 11 و 12 كانون الثاني/يناير 2020 ضد المحتجين، وذلك بإطلاق

(66) انظر CCPR/C/GC/35، الفقرة 17.

(67) انظر CCPR/C/GC/32، الفقرة 60.

(68) انظر CCPR/C/GC/36، الفقرة 54.

(69) Babak Dehghanpisheh and Alexander Cornwell, “Disastrous mistake”: Iran acknowledges shooting down Ukrainian airliner”, Reuters, 10 January 2020 و ABC News, “Iran admitted to shooting down Ukraine International Airlines flight 752 in Tehran, so what do we know about the crash?”, 9 January 2020.

(70) Dehghanpisheh and Cornwell, “Disastrous mistake”.

الرصاصات المدببة والرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع، وتسبب ذلك في وقوع إصابات. واستخدمت قوات الأمن أيضاً رذاذ الفلفل الحار والهرافات وأطلقت الغاز المسيل للدموع على محطة مترو مغطاة في طهران. وقد اختار المحتجون المصابون إما عدم الذهاب إلى المستشفى أو تم إبعادهم خوفاً من اعتقالهم. وتفيد تقارير بأن وجود قوات الأمن ظل مكثفاً في المستشفيات وأن هذه القوات حاولت نقل بعض المحتجين إلى المستشفيات العسكرية⁽⁷¹⁾. وأفيد أيضاً باعتقال محتجين من الطلاب في عدة جامعات والاعتداء عليهم. وذكر قائد شرطة طهران أن قوات الأمن لم تطلق النار على المحتجين لأنها أمرت بضبط النفس⁽⁷²⁾. وفي 14 كانون الثاني/يناير 2020، أعلن الجهاز القضائي عن اعتقال نحو 30 شخصاً⁽⁷³⁾، رغم أن تقارير أخرى تشير إلى أن هذا العدد لا يقل عن 500 شخص⁽⁷⁴⁾. وأفيد بأن نحو 300 من المحتجين المعتقلين اقتيدوا إلى سجن طهران المركزي الكبير. وتفيد التقارير بأن المحتجين المعتقلين أثناء احتجاجات كانون الثاني/يناير تعرضوا لسوء المعاملة⁽⁷⁵⁾، ومنعوا من الاتصال بالعالم الخارجي أثناء احتجازهم، وصدرت بحقهم أحكام طويلة المدة⁽⁷⁶⁾.

28 - ويساور المقرر الخاص قلق بالغ إزاء الاستخدام غير المسبوق للقوة المفرطة واحتجاز المحتجين السلميين في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 وكانون الثاني/يناير 2020، ويساوره القلق البالغ أيضاً من زيادة تأكيد اتجاه جمهورية إيران الإسلامية نحو قمع الممارسة المشروعة لحرية التعبير والتجمع.

ثالثاً - لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية

ألف - عقوبة الإعدام

29 - يساور المقرر الخاص القلق إزاء ارتفاع عدد حالات الإعدام في جمهورية إيران الإسلامية وتطبيق أحكام الإعدام في حالات يرقى تصنيفها إلى الحرمان التعسفي من الحياة. وتنص المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن الدول التي لم تلغ عقوبة الإعدام لا يمكنها أن تنفذها إلا في حق الأفراد الذين تثبت إدانتهم بارتكاب "أشد الجرائم خطورة". وقد دأبت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان على تفسير هذه العبارة على أنها تعني الجرائم التي تنطوي على القتل العمد (انظر CCPR/C/GC/36، الفقرتان 5 و 35). وتستمر السلطات في جمهورية إيران الإسلامية في تطبيق عقوبة الإعدام خارج نطاق هذا التعريف، بما في ذلك عقاباً على إقامة العلاقات الجنسية بالتراضي وعلى جرائم مبهمة النطاق، مثل "الإفساد في الأرض"، ويتيح ذلك للقضاة سلطة تقديرية واسعة النطاق لتطبيق العقوبة. وذكرت الحكومة أن نطاق "أشد الجرائم خطورة"، بموجب القانون الإيراني، ضيق ومحدد ويشمل جرائم تهدد الأفراد والمصلحة العامة

(71) Amnesty International, "Iran: scores injured as security forces use unlawful force to crush protests", 15 January 2020.

(72) Centre for Human Rights in Iran, *Gunning Them Down*, pp. 47–49.

(73) انظر: www.isna.ir/news/98102418714/.

(74) Centre for Human Rights in Iran, *Gunning Them Down*, p. 45.

(75) Amnesty International, "Iran: scores injured as security forces".

(76) انظر www.hra-news.org/2020/hranews/a-24554/؛ ومنظمة هيومن رايتس ووتش "محاكمة محتجين على إسقاط طائفة"، 8 أيار/مايو 2020.

والأمن الوطني. ويساور المقرر الخاص القلق أيضاً من أن عقوبة الإعدام تُطبق عقب إجراءات تنتهك الحق في المحاكمة العادلة الذي تنص عليه المادة 14 من العهد الدولي. وأفادت تقارير بإعدام ما لا يقل عن 280 شخصاً في عام 2019⁽⁷⁷⁾، وما لا يقل عن 84 شخصاً في عام 2020 حتى 23 نيسان/أبريل⁽⁷⁸⁾. ومن بين حالات الإعدام المبلغ عن تنفيذها في عام 2019، نُفذ ما لا يقل عن 30 حالة ترتبط بتهم تتعلق بالمخدرات، بزيادة قدرها 6 حالات مقارنة بعام 2018، ونُفذت 9 حالات على الأقل ترتبط بتهم "الإفساد في الأرض" و "المحاربة" (معاداة الله). وفي المجموع، تم أيضاً تنفيذ 13 عملية إعدام علنية في عام 2019⁽⁷⁹⁾.

إعدام الأطفال الجانحين

30 - يشعر المقرر الخاص بالجزع لاستمرار إعدام الأطفال الجانحين في جمهورية إيران الإسلامية، بمن فيهم أربعة أطفال على الأقل في عام 2019 بزعم ارتكابهم جرائم قتل وهم دون سن الثامنة عشرة⁽⁸⁰⁾. وتقيد التقارير بإعدام طفلين جانحين على الأقل حتى الآن في عام 2020، وتعرض طفل آخر للضرب حتى الموت في رواق المحكوم عليهم بالإعدام. وفي 21 نيسان/أبريل 2020، أُعدم شيان سعيد بور في سجن سقز، كردستان، بعد إدانته بارتكاب جريمة قتل عندما كان دون سن الثامنة عشرة. ويُزعم أن المحكمة لم تنتظر في عمره وقت ارتكاب الجريمة، أو فيما إذا كانت الإعاقات النفسية الاجتماعية تعني أنه لم يبلغ مرحلة النضج العقلي الكامل ولم يكن ينبغي أن يُعاقب بالإعدام، وفقاً للمادة 91 من قانون العقوبات. وأفادت تقارير بأن أحد المدعين العامين للدولة ضغط على أسرة الضحية لطلب الحكم بالإعدام على السيد سعيد بور بعد فراره من السجن على خلفية الاحتجاجات المتعلقة بكوفيد-19 في آذار/مارس 2020⁽⁸¹⁾. وذكرت الحكومة أن السلطات القضائية حاولت التدخل لاستئناف أسرة الضحية نظراً لأن السيد سعيد بور كان طفلاً جانحاً. وفي 18 نيسان/أبريل 2020، أُعدم ماجد إسماعيل زاده في سجن أردبيل. وقد أُدين بجريمة قتل يُزعم أنه ارتكبها عندما كان في السادسة عشرة من العمر، على أساس اعتراف قسري أدلى به تحت التعذيب وعلى الرغم من وجود تقارير متضاربة بشأن سبب الوفاة⁽⁸²⁾. وفي 2 نيسان/أبريل 2020، توفي دانيال زين العابدين متأثراً بجراحه بعد أن تعرض للضرب على يد موظفين في سجن مهاباد ومياندواب في 28 آذار/مارس 2020 عقب أعمال شغب مرتبطة بكوفيد-19⁽⁸³⁾. وذكرت الحكومة أن نتائج

Iran Human Rights and Together against the Death Penalty, *Annual Report on the Death Penalty in Iran 2019* (2020), p. 7 (77)

Iran Human Rights, "Iran 2020: 84 executions in less than four months/33 during coronavirus pandemics", April 2020 (78)

Iran Human Rights and Together against the Death Penalty, *Annual Report on the Death Penalty in Iran 2019*, p. 7 and 29 (79)

(80) المرجع نفسه.

OHCHR, "United Nations rights experts appalled by Iran's execution of child offender", 21 April 2020 (81)

(82) انظر <https://iranhr.net/fa/articles/4233/>

(83) روبرت كولفيل، المتحدث الرسمي باسم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مذكرة إحاطة صحفية بشأن إيران، 3 نيسان/أبريل 2020.

التشريع تتناقض مع هذه الادعاءات. وقد وُضع في رواق المحكوم عليهم بالإعدام بتهمة جريمة قتل رُعم أنه ارتكبها عندما كان في السابعة عشرة من العمر⁽⁸⁴⁾.

31 - ويحظر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الطفل، بعبارة قاطعة، الحكم بالإعدام في الجرائم التي يرتكبها أشخاص تقل أعمارهم عن 18 سنة وقت ارتكاب الجريمة المزعومة. ومع ذلك، ينص القانون الإيراني على أنه يمكن الحكم بالإعدام على فتيات لا تتجاوز أعمارهن 9 سنوات قمرية وفتيان لا تتجاوز أعمارهم 15 سنة قمرية على سبيل "القصاص" أو في جرائم "الحدود" (الجرائم التي ينص الشرع على عقوبة محددة لها) مثل القتل والزنا. وفي حين تهدف المادة 91 من قانون العقوبات إلى الحد من فرض عقوبة الإعدام على الأطفال الجانحين، تستمر أوجه القصور نفسها في شروط فرض هذه العقوبة وتطبيقها على النحو المبين في التقارير السابقة (انظر A/HRC/40/67). وادعت الحكومة أن المادة 91 أنقذت العديد من الأفراد من القصاص، دون أن تقدم أي أرقام في هذا الصدد. وتم إعدام ما لا يقل عن 33 طفلاً من الأطفال الجانحين منذ دخول المادة 91 حيز النفاذ في عام 2013، ولا يزال 90 طفلاً على الأقل في صفوف المحكوم عليهم بالإعدام. وذكرت الحكومة أن لجنة المصالحة بذلت جهوداً مكثفة لتشجيع أسر الضحايا على قبول "الدية" والتنازل عن تنفيذ عقوبة الإعدام. وأفادت بأن الهيئة القضائية أنشأت فريقاً عاملاً يُسمى فريق "منع عقوبة الإعدام" يمكنه التدخل في المحاكمات للحصول على موافقة الأسر على التنازل عن "القصاص". ويعرب المقرر الخاص عن أسفه لأن جمهورية إيران الإسلامية لم تؤيد، خلال الاستعراض الدوري الشامل، سوى توصية واحدة جزئياً من بين 23 توصية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام بالنسبة للأطفال الجانحين، ولم تؤيد سوى توصيتين جزئياً من بين 39 توصية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام أو حصر تنفيذها في أشد الجرائم خطورة. وجدد التأكيد على التوصيات الواردة في التقارير السابقة⁽⁸⁵⁾، بما في ذلك التوصية التي تدعو جمهورية إيران الإسلامية إلى أن توقف العمل بعقوبة الإعدام وتحظر بشكل دائم تنفيذ أحكام الإعدام على من كانت أعمارهم تقل عن 18 سنة وقت ارتكاب الجريمة المزعومة.

باء - الحق في الحرية وفي محاكمة عادلة

المدافعون عن حقوق الإنسان والمحامون

32 - لا يزال المقرر الخاص يشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بتعرض المدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين للمضايقات والسجن وسوء المعاملة في السجون. ففي 24 كانون الأول/ديسمبر 2019، أفادت تقارير بأن موظفي السجن نقلوا نرجس محمدي قسراً إلى سجن زنجان انتقاماً منها بسبب الشروع في احتجاجات سلمية داخل سجن إيفين ضد أعمال قوات الأمن خلال احتجاجات تشرين الثاني/نوفمبر 2019⁽⁸⁶⁾. واعتدى عليها موظفو السجن لفظياً وعاملوها بخشونة أثناء نقلها القسري، وتسبب ذلك في جرح خطير في يدها وإصابة في كتفها. وتفيد تقارير أنه منذ نقلها، تم تشجيع سجناء آخرين في سجن

(84) Amnesty International, "Iranian teenager at risk of execution", 18 June 2019.

(85) انظر A/HRC/40/67.

(86) Centre for Human Rights in Iran, "They know that moving her to this prison could kill or paralyze a human rights activist", 27 December 2019 و Amnesty International, "Activist reports ill-treatment in prison", 13 February 2020.

زنجان على تهديدها من أجل التزام الصمت⁽⁸⁷⁾. وذكرت الحكومة أن الحالة العامة للسيدة محمدي "مقبولة طبيياً" وأنها فصلت عن الأفراد المدانين بارتكاب جرائم عنف. كما أن حالة سهيل عربي، وهو مدافع عن حقوق الإنسان يقضي عقوبة سجن مدتها سبع سنوات ونصف السنة، تبعث على قلق شديد. ففي 13 آذار/مارس 2020، بدأ السيد عربي إضراباً عن الطعام والشراب احتجاجاً على احتجازه في سجن طهران المركزي الكبير، وكذلك حرمانه من العلاج الطبي وسوء الظروف في السجن. وبعد أن بدأ إضرابه عن الطعام، خضع السيد عربي لعملية جراحية في أواخر نيسان/أبريل 2020 كانت ضرورية بسبب آثار فترات الإضراب عن الطعام التي خاضها سابقاً. وفي حين أن المقرر الخاص يحيط علماً بهذه العملية، يساوره القلق من إعادة السيد عربي إلى السجن قبل الأوان وحرمانه من فترة التعافي المناسبة. وادعت الحكومة أن عملية السيد عربي جرت في 18 آذار/مارس 2020، وأعيد إلى الحجز بعد خمس ساعات. وأفيد أيضاً بأن السيد عربي لم يلق العلاج لمشاكل صحية أخرى خطيرة، وأنه استُجوب في مراكز الاحتجاز التي تديرها قوات حرس الثورة الإسلامية بشأن ادعاءات جديدة غير محددة.

33 - ورفض محامي حقوق الإنسان أمير سالار داوودي تقديم استئناف ضد الإدانات التي صدرت في حقه في حزيران/يونيه 2019 بتهمة تتعلق بالأمن القومي، احتجاجاً على سجنه وصدور عقوبة الجلد في حقه⁽⁸⁸⁾. ويجب أن يقضي 15 سنة في السجن وفقاً لقانون العقوبات في جمهورية إيران الإسلامية. وتستند الإدانات التي صدرت في حقه إلى مقابلات أجراها مع وسائل إعلام غير إيرانية، إلى جانب إدارة قناة للمحامين على منصة تليغرام⁽⁸⁹⁾. وبدأت نسرين سوتوده، التي لا تزال مسجونة في سجن إيفين، إضراباً عن الطعام في 17 آذار/مارس 2020 احتجاجاً على رفض السلطات الإفراج المؤقت عن العديد من سجناء الرأي بموجب الأوامر التوجيهية المرتبطة بكوفيد-19⁽⁹⁰⁾.

المواطنون المزدوجو الجنسية والرعايا الأجانب

34 - يحيط المقرر الخاص علماً بالإفراج المؤقت عن بعض المواطنين المزدوجي الجنسية والرعايا الأجانب في إطار ما تتخذه السلطات من إجراءات لمكافحة جائحة كوفيد-19، بمن فيهم المواطنة البريطانية الإيرانية نازانين زاغاري - راتكليف في 17 آذار/مارس 2020. وفي 20 أيار/مايو 2020، مُدِّد الإفراج المؤقت المشروط والمصحوب بالوضع تحت المراقبة للسيدة زاغاري - راتكليف إلى حين البت في التماسها العفو عنها⁽⁹¹⁾. ويرحب المقرر الخاص بالجهود التي أفيد أن الحكومة تبذلها لتأمين العفو والإفراج عنها،

(87) Amnesty و Centre for Human Rights in Iran, "They know that moving her to this prison" International, "Activist reports ill-treatment".

(88) Centre for Human Rights in Iran, "Lawyer protests unjust sentence by refusing sham appeal process, demands judicial review", 16 November 2019.

(89) Amnesty International, "Jailed lawyer on hunger strike", 18 February 2020.

(90) Nasrin Sotoudeh, "Jailed Iranian activist Nasrin Sotoudeh writes a plea for peace on International Women's Day", *Time*, 6 March 2020.

(91) Patrick Wintour, "Nazanin Zaghari-Ratcliffe to stay out of prison until Iran decides on fate", *The Guardian*, 20 May 2020.

لكن القلق يساوره إزاء ما أفيد عنه من تأخير وعقبات، على الرغم من أهليتها للعفو⁽⁹²⁾. وبينما يرحب المقرر الخاص بالإفراج عن مواطنين مزدوجي الجنسية ورعايا أجنبية آخرين، فإن الإفراج عن بعض الأفراد في ظل عمليات تبادل السجناء يؤثر شواغل بشأن صحة الادعاءات ضد الأفراد المحتجزين.

35 - وما زال المقرر الخاص يشعر بقلق بالغ إزاء حالة مواطنين مزدوجي الجنسية ورعايا أجنبية مسجونين آخرين، بمن فيهم أحمد رضا جلال، ومسعود مصاحب، وكميل أحمدي، وكامران غاديري، ومراد طهباز، وسياماك نمازي. ويغاد أن باقر نمازي حصل على إفراج مؤقت طبي لأسباب طبية لكنه غير قادر على مغادرة جمهورية إيران الإسلامية. وفي 20 أيار/مايو 2020، حُكم على السيد مصاحب، وهو إيراني - نمساوي، بالسجن لمدة 10 سنوات بتهمة التجسس. وأفيد عن وقوع انتهاكات خطيرة لمبدأ المحاكمة العادلة في قضيته، بما في ذلك الحرمان من الحق في أن يمثلته محاميه الخاص، وانتزاع اعترافات بالإكراه، والتحديد المسبق للحكم. ومن الممكن أن يوافق القضاء في أي وقت على إعدام السيد جلال، وهو إيراني - سويدي، بعد إبلاغ محاميه بأن طلب إعادة المحاكمة الذي قدّمه قد رُفض في أيار/مايو 2020. وقد حُكم على السيد جلال بالإعدام بتهمة "نشر الفساد في الأرض" في تشرين الأول/أكتوبر 2017 على أساس اعتراف انتزَع بالإكراه. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2017، حُكم على السيد طهباز، وهو مواطن يحمل الجنسيات الإيرانية والبريطانية والأمريكية ومناصر للبيئة، بالسجن لمدة 10 سنوات بتهمة تتعلق بالتجسس إلى جانب أعضاء آخرين في مؤسسة الحفاظ على تراث الحياة البرية الفارسية في تشرين الثاني/نوفمبر 2019⁽⁹³⁾. وفي شباط/فبراير 2020، أفيد بأن محكمة الاستئناف أيدت إدانته والأحكام الصادرة ضده⁽⁹⁴⁾. ولم يجر الإفراج عن أولئك الأفراد وغيرهم من مزدوجي الجنسية والرعايا الأجانب المحتجزين في إطار توجيهات السلطات المتعلقة بمكافحة كوفيد-19، بمن فيهم المندرجون في الفئات المعرضة لمخاطر بالغة بسبب عمرهم وظروفهم الصحية⁽⁹⁵⁾. وقد قبلت الحكومة جزئياً توصية واحدة من ثلاث توصيات بشأن المواطنين المزدوجي الجنسية والرعايا الأجانب خلال أحدث استعراض دوري شامل خضعت له. ويحث المقرر الخاص جمهورية إيران الإسلامية على استعراض الحالات التي تتضمن مواطنين مزدوجي الجنسية ورعايا أجنبية والإفراج الفوري عن المحتجزين تعسفياً.

جيم - الحق في حرية الرأي والتعبير

36 - يساور القلق المقرر الخاص إزاء التقارير الواردة عن التهديدات الموجهة إلى أفراد لقيامهم بصورة سلمية بممارسة حقهم في حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك على الإنترنت، وإلقاء القبض عليهم وسجنهم، وشمل ذلك صحفيين وأشخاص مشاركين في الشؤون السياسية والعامة. واعتباراً من 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، قام المجلس الأعلى للأمن القومي بتقييد الوصول إلى شبكة الإنترنت لمدة أسبوع أثناء احتجاجات تشرين الثاني/نوفمبر، حيث انخفضت معدلات الاتصال الإلكتروني إلى 5 في المائة من

(92) Donna Ferguson, "Revolutionary guards block clemency for Nazanin Zaghari-Ratcliffe", *The Guardian*, 30 May 2020.

(93) Centre for Human Rights in Iran, "Six conservationists sentenced to long prison terms in Iran after two years behind bars", 20 November 2019.

(94) منظمة هيومن رايس ووتش، "إيران: أحكام ظالمة بحق ناشطين بيئيين"، 19 شباط/فبراير 2020.

(95) OHCHR, "Iran urged to immediately release prisoners of conscience and dual and foreign nationals at risk of COVID-19", 17 April 2020.

المستويات العادية⁽⁹⁶⁾. وأدى إغلاق الإنترنت إلى تقييد توافر المعلومات خارج جمهورية إيران الإسلامية بشأن الانتهاكات المرتكبة أثناء الاحتجاجات. وأعيد بالتدريج الاتصال بشبكة الإنترنت عبر الخطوط الثابتة وعبر الأجهزة النقالة اعتباراً من 21 و 27 تشرين الثاني/نوفمبر على التوالي، وإن كانت القيود استمرت في سيستان وبلوشستان حتى 5 كانون الأول/ديسمبر⁽⁹⁷⁾. وذكرت الحكومة أن بعض القيود فرضت بصورة مؤقتة لمنع "العناصر التي تقود أعمال الشغب" من إرسال توجيهات. وخارج نطاق الاحتجاجات، استمر استهداف مناصري حرية التعبير على الإنترنت. وأفيد أن بايام درفشان، وهو محام، حُكِمَ عليه بالسجن ومنع من مزاولة مهنة المحاماة لمدة سنتين بعد إدانته بـ "الإساءة إلى المرشد الأعلى" في كانون الثاني/يناير 2020⁽⁹⁸⁾. وأفيد بأن الإدانة كانت انتقاماً منه لشنه حملة ضد حظر تطبيق "تليغرام" للرسائل⁽⁹⁹⁾. وبينما أثّرت مخاوف من أنه قد أُلقي القبض عليه واحتُجز مع منع الاتصال بالعالم الخارجي⁽¹⁰⁰⁾، فقد ذكرت الحكومة في تعليقاتها أنه احتُجز في سجن إيفين اعتباراً من 8 حزيران/يونيه 2020 بتهم تتعلق بالأمن القومي لإجرائه مقابلات مع وسائل إعلام أجنبية.

37 - وواصلت السلطات استهداف الصحفيين لممارستهم العمل الصحفي النقدي والمستقل، وهو ما ترتّب عليه أثر ضار على القدرة على إمكانية الحصول على المعلومات، بما في ذلك في سياق احتجاجات تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وجائحة كوفيد-19، والانتخابات البرلمانية. وأفيد بأن المجلس الأعلى للأمن القومي اجتمع بناشري الصحف مرتين قبل الإعلان عن السياسة المتعلقة بالوقود في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 ووجّه الناشرين إلى تغطية أي احتجاجات "ضمن إطار سياسات الدولة". وبعد بدء الاحتجاجات، أفيد عن استدعاء ثمانية صحفيين إلى وزارة الاستخبارات، بينما تلقى آخرون إنذارات بشأن مقالات ومنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي. وأرسلت الحكومة أيضاً "توصيات" بشأن الكيفية التي ينبغي بها تغطية الاحتجاجات ومن ينبغي اعتباره مسؤولاً. وحذّر الصحفيون من أن التغطية السلبية قد تُعتبر جريمة⁽¹⁰¹⁾. وتعرّض الصحفيون الإيرانيون العاملون في منافع إخبارية أجنبية، وكذلك أقاربهم في جمهورية إيران الإسلامية، لتهديدات ومضايقات بسبب تغطيتهم⁽¹⁰²⁾. ويواصل القضاء الإيراني أيضاً تجميد أصول العاملين الإيرانيين في وسائل الإعلام الأجنبية عن طريق أمر قضائي⁽¹⁰³⁾. أما الأكثر إثارة للقلق، فهو

(96) Net Blocks, "Internet disrupted in Iran amid fuel protests in multiple cities", 15 November 2019

(97) انظر www.irna.ir/news/83581799/

(98) International Federation of Human Rights, "Iran: enforced disappearance of Payam Derafshan and continuing judicial harassment against him and Farrokh Forouzan-Kermani", 16 June 2020

(99) Centre for Human Rights in Iran, "Human rights lawyer sentenced to prison without access to counsel", 11 May 2020

(100) International Federation of Human Rights, "Iran: enforced disappearance of Payam Derafshan"

(101) Centre for Human Rights in Iran, *Gunning Them Down*, p. 14

(102) Reporters without Borders, "Iranian ambassador threatens UK-based Iranian journalists and media", 26 November 2019

Centre for Human Rights in Iran, "We know where you live", Iran goes after foreign-based reporters", 26 November 2019

Down, p. 15

(103) OHCHR, "Iran: targeting of journalists threatens freedom of press, says", 25-26 November 2020

United Nations experts", 11 March 2020

ما أفيد عن تلقّي رنا رحيم بور، الصحفية بالقسم الفارسي في هيئة الإذاعة البريطانية، لتهديدات بالقتل⁽¹⁰⁴⁾. وذكرت الحكومة أن ادعاءات المضايقة القضائية لا أساس لها وما زالت غير مثبتة.

38 - ويساور المقرر الخاص قلق بالغ إزاء إلقاء القبض على أفراد وسجنهم للتعبير السلمي عن المعارضة السياسية. وتتعلق قضية تكتسي أهمية رمزية في هذا الصدد بأربعة عشر شخصاً وقعوا على رسالة مفتوحة مؤرخة 11 حزيران/يونيه 2019 تدعو إلى تغييرات دستورية وإلى استقالة المرشد الأعلى، فضلاً عن 14 آخرين وقعوا على رسالة ثانية مؤرخة 9 آب/أغسطس 2017 تضامناً معهم⁽¹⁰⁵⁾. وفي 2 شباط/فبراير 2020، حكم الفرع 4 للمحكمة الثورية في مشهد على ثمانية موقعين ممن وقعوا على الرسالة الأولى أو الثانية بالسجن لمدد تراوحت بين سنة واحدة و 26 سنة⁽¹⁰⁶⁾. وأسفرت الاستئنافات في أربع من تلك القضايا عن تأييد أحكام السجن، وإن كانت الأحكام بغير السجن قد خُفّفت⁽¹⁰⁷⁾. وحُكم أيضاً على ستة على الأقل من الموقعين الآخرين على الرسالة الأولى أو الثانية بالسجن. ويساور المقرر الخاص قلق خاص إزاء سلامة هؤلاء الأشخاص في الاحتجاز، بمن فيهم محمد نوري زاد. وقد أفيد أن السيد نوري زاد، المحتجز منذ آب/أغسطس 2019، حاول الانتحار في 1 أيار/مايو 2020 احتجاجاً على سجنه، وعلى احتجازه بعيداً عن أسرته المقيمة في طهران، وعلى أعمال الانتقام الموجهة ضدهم. وهو يرفض أيضاً التداوي وسبق أن أضرب عن الطعام. وفي 5 أيار/مايو 2020، نُقل السيد نوري زاد إلى سجن إيفين.

39 - ويساور القلق المقرر الخاص إزاء تقييد المشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 21 شباط/فبراير 2020، حيث رفض مجلس الوصاية 45,5 في المائة من طلبات المرشحين⁽¹⁰⁸⁾. وعلقت الحكومة بأن برلمانيين عاملين من كلا الجناحين السياسيين أبطلت أهليتهم بسبب تصرفات غير لائقة بينما لم يتأهل مرشحون آخرون. ودعا أشخاص عديدون، منهم أعضاء سابقون في الحكومة والبرلمان، إلى مقاطعة الانتخابات بسبب الطابع غير التنافسي للانتخابات⁽¹⁰⁹⁾. وكان معدل المشاركة الرسمي البالغ 42,57 في المائة على الصعيد الوطني و 26,2 في المائة في محافظة طهران هو أدنى معدل للمشاركة الانتخابية منذ عام 1979⁽¹¹⁰⁾. وعلقت الحكومة بأن التقارير عن حالات الإصابة بكوفيد-19 في جمهورية إيران الإسلامية حدثت من مشاركة الناخبين. وفي فترة ما قبل الانتخابات، أفيد أن عملاء قوات حرس الثورة الإسلامية استهدفوا ما بين 5 صحفيين و 21 صحفياً، بوسائل من بينها مdahمة المنازل، أو مصادرة

(104) OHCHR, "Iran: targeting of journalists threatens freedom of press".

(105) Centre for Human Rights in Iran, "At least 13 signers of open letters urging Khamenei's resignation .are arrested", 29 August 2019.

(106) Centre for Human Rights in Iran, "Dissidents sentenced to prison for 'insulting' supreme leader facing additional charges", 5 February 2020.

(107) انظر www.bbc.com/persian/iran-52104533.

(108) Patrick Wintour, "Iran elections: conservatives on the brink of landslide victory", The Guardian, 22 February 2020 و www.moi.ir/fa/133321/feed=news؛ Arash Azizi, "Fact box: the outcome of Iran's 2020 parliamentary elections", Atlantic Council, 26 February 2020.

(109) Arwa Ibrahim, "Apathy runs high in Tehran as Iran gears up for parliament vote", Al-Jazeera, Middle East Eye, 19 February 2020 و Azizi, "Fact box: the outcome of Iran's 2020 parliamentary elections", 11 February 2020.

(110) Azizi, "Fact box: the outcome".

المعدات، أو الاستجواب، أو مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي، أو الاتهامات بنشر "أخبار زائفة"، أو تهديد الأمن القومي⁽¹¹¹⁾. وتلقى صحفيون أيضاً إدانات⁽¹¹²⁾ وتهديدات باتخاذ إجراءات قانونية⁽¹¹³⁾.

دال - كوفيد-19 وظروف الاحتجاز

معايير الإفراج المؤقت

40 - يرحب المقرر الخاص بمبادرة الحكومة بالإفراج المؤقت عن ما يصل إلى 120 000 سجين للتخفيف من خطر كوفيد-19 في السجون. وأصدر رئيس الجهاز القضائي توجيهين، في 27 و 29 شباط/فبراير 2020، بشأن تلك التدابير⁽¹¹⁴⁾. ومُدد التوجيهان بصورة متقطعة، سواء من حيث تواريخ العودة أو عدد السجناء المستفيدين⁽¹¹⁵⁾. وعلى الرغم من أن المبادرة مشجعة، فإن القلق يساور المقرر الخاص بشأن عدم تطبيقها على العديد من السجناء الذين يستوفون شروط الإفراج المؤقت بسبب طول أوقات التجهيز، وارتفاع مبالغ الكفالات، وأسباب أخرى غير مبررة، أو لأن ملفات السجناء تحول على نحو ظالم دون اعتبارهم مستوفين لشروط الإفراج المؤقت.

41 - وتستثني المعايير الواردة في التوجيه من الإفراج المؤقت أولئك المدانين بارتكاب جرائم العنف الخطيرة وجرائم الأمن القومي إذا كانت العقوبات المحكوم بها عليهم تزيد عن السجن لمدة خمس سنوات. أما إذا كانت العقوبة تقل عن السجن لمدة خمس سنوات، فيجب أن يكون الشخص قد أمضى ثلث العقوبة. وتتنطبق الاستثناءات على المسنين والنساء الحوامل والمرضى بأمراض خطيرة ما لم يكن محكوماً عليهم بالإعدام وفي حالة الموافقة على ذلك من قِبل مكتب المدعي العام. وحالت المعايير على نحو غير متناسب دون الإفراج عن أغلب المدافعين عن حقوق الإنسان، والمحامين، والمواطنين المزدوجي الجنسية والزرايا الأجانب، وأنصار الحفاظ على البيئة، والأقليات الدينية والإثنية، وسجناء الضمير المسجونين بتهم تتعلق بالأمن القومي. ورُفض الإفراج المؤقت عن المدافع عن حقوق الإنسان آراش صادقي على الرغم من معاناته من سرطان يهدد حياته. وأفيد بأن طلب الإفراج المؤقت الذي قُدِّمه جرى تعطيله من قِبل مكتب المدعي

(111) Centre for Human Rights in Iran, "Iran moves to silence journalists, activists ahead of parliamentary elections", 11 February 2020
Committee to Protect Journalists, "Iran harasses, intimidates journalists ahead of parliamentary elections", 20 February 2020
Reporters without Borders, "Iran moves to silence journalists, activists ahead of parliamentary elections", 20 February 2020
"Iranians denied independent reporting ahead of parliamentary election", 19 February 2020

(112) Committee to Protect Journalists, "Iran harasses, intimidates journalists", 3 February 2020
Journalists, "Iran finds 3 editors guilty of defamation and spreading false news", 3 February 2020

(113) Committee to Protect Journalists, "Iran harasses, intimidates journalists"

(114) Ramin Mostaghim, Mohammed Tawfeeq and Angela Dewan, "Iran to temporarily free 54,000 prisoners as coronavirus spreads", CNN, 4 March 2020
Abdorreahman Boroumand Centre, "COVID-19 fear in Iran's prisons: Iran must do more to protect prisoners", 21 April 2020, p. 4

(115) Parisa Hafezi, "Iran extends prison furloughs as coronavirus death toll rises", Reuters, 29 March 2020
Reuters, "Iran extends prisoner furloughs, closure of holy sites amid coronavirus", 19 April 2020
Agence France-Presse (Tehran), "Iranian president says prisoner leave to be extended", France 24, 19 April 2020
Mostaghim, Tawfeeq and Dewan, "Iran to temporarily free 54,000 prisoners"
Tasnim News Agency, "Iran's judiciary refutes allegation of discriminatory treatment of foreign inmates", 21 April 2020
<https://tn.ai/2226856>

العام وقوات حرس الثورة الإسلامية. وذكرت الحكومة أن القاضي الذي مثل أمامه السيد صادقي أوصى بتوفير العناية الطبية المنتظمة له وأن السيد صادقي رفض فحصه من قِبَل منظمة الطب الشرعي للبت فيما إذا كان ينبغي الإبقاء عليه في السجن. وسبق للفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع لمجلس حقوق الإنسان أن وجد احتجاز السيد صادقي تعسفياً ودعا إلى الإفراج الفوري عنه (A/HRC/WGAD/2018/19). وأفيد أيضاً بأن نائباً من مكتب المدعي العام رفض الإفراج المؤقت عن جميع من يُعتبرون "سجناء سياسيين" في محافظتي طهران والبرز، بينما أشارت تقارير إلى أن غالبية السجناء السياسيين في سجون تبريز وعادل آباد ووكيل آباد لم يُمنحوا الإفراج المؤقت. وذكرت الحكومة أن أي سجين تحدد منظمة الطب الشرعي أن صحته لا تسمح بأن يُسجن ينبغي إطلاق سراحه لأسباب طبية أو إرساله إلى مستشفى خارجي، وأن أي سجين يستوفي الشروط ينبغي أن يُمنح إفراجاً مؤقتاً. وأشارت تقارير أيضاً إلى أن الأفراد المفرج عنهم مؤقتاً تجري إعادتهم إلى السجن، الأمر الذي يثير مخاوف بشأن احتمال جلبهم لكوفيد-19 إلى السجن.

42 - وأشارت تقارير إلى أن مشكلات أخرى تحول دون الإفراج المؤقت. وذكرت منظمة السجن في لورستان أن 200 سجين في سجن بارسيلون من المشاركين في معسكر للتدريب والعمل ليسوا خطرين ويقضون أحكاماً بالسجن لمدة سنة واحدة فقط، لكنهم لم يُمنحوا الإفراج المؤقت. وأفادت والددة سجين يستوفي شروط الإفراج المؤقت أنه لم يتسن الإفراج عن ابنها المودع في سجن كارج بسبب ارتفاع مبلغ الكفالة. وفي آذار/مارس 2020، أشارت أيضاً تقارير من سجن الأهواز وإيلام إلى أن غياب أو محدودية ساعات العمل المخصصة للمسؤولين تؤدي إلى بطء عملية تقييم طلبات الإفراج المؤقت⁽¹¹⁶⁾. ويدعو المقرر الخاص جمهورية إيران الإسلامية إلى تمديد مبادرة الإفراج المؤقت لتشمل جميع المحتجزين بلا أساس قانوني كافٍ كخطوة أولى نحو الإفراج الدائم عنهم، وإلى ضمان أن تسمح مبالغ الكفالة والعمليات الإدارية بتأمين السجناء الذين يستوفون الشروط من الاستفادة من التوجيهين المتعلقين بالإفراج المؤقت.

النظافة الصحية

43 - قبل جائحة كوفيد-19، كان المقرر الخاص قد تناول تفصيلاً الاكتظاظ النظامي والمسائل المتعلقة بالنظافة الصحية في السجن في جمهورية إيران الإسلامية وخطر نقشي الأمراض (انظر A/HRC/43/61). وعلى الرغم من خطة الإفراج المؤقت، فإن تلك المشكلات التي طال أمدها وغيرها من التحديات التي تعيق التخفيف من خطر جائحة كوفيد-19 في السجن تُعرض المحتجزين وموظفي السجن للخطر. وأشارت التقارير الواردة من سجون بارسيلون وكارج المركزي وإيلام وأرومية وقرشك وإيفين وسجن طهران المركزي الكبير وسجن شهيد لاجيفاردي إلى محدودية أو انعدام الإمداد بمنتجات النظافة الصحية⁽¹¹⁷⁾. وهناك أيضاً شواغل بشأن الطابع المتقطع أو غير الفعال للتنظيف بالمنتجات المعقمة. وذكر حسين سارلاك، وهو سجين سياسي في سجن إيفين، في رسالة إلى وزير الخارجية، أن مواد التعقيم غير متوفرة وأنه جرت مصادرة 70 في المائة من منتجات جرى التبرع بها⁽¹¹⁸⁾. ويؤدي الاكتظاظ إلى صعوبة إعمال التباعد الجسدي. وفي سجن إيلام، يوجد 40 سريراً متاحاً لاستخدام

(116) Abdorrahman Boroumand Centre, "COVID-19 fear in Iran's prisons", pp. 9-12.

(117) Abdorrahman Boroumand Centre, "COVID-19 fear in Iran's prisons".

(118) انظر www.hra-news.org/?p=236267.

130 محتجزاً في العنبر 2، الأمر الذي يضطر السجناء إلى تشاطر المراتب أو النوم على الأرض. وفي العنبر 1، يتشاطر 40 سجيناً دُشاً واحداً ومرحاضين. وفي سجن قرشك، تأوي العنابر المخصصة لاستيعاب 100 شخص فقط قرابة ضعف هذا العدد، مع اضطراب العدد نفسه من السجناء لتشاطر 12 مرحاضاً و 10 أدشاش أفيد أنها تفتقر إلى المياه⁽¹¹⁹⁾. وأفيد عن شواغل مماثلة في سجون وكيل آباد وكارج المركزي وأرومية والأهواز المركزي وبارسيلون. وفي 6 نيسان/أبريل 2020، ذكر رئيس القضاء في لورستان أن سجن بارسيلون يحتاج على نحو عاجل إلى تحديث بنيته الأساسية⁽¹²⁰⁾.

44 - وأسفرت أوجه القصور المذكورة أعلاه عن ثبوت إصابة سجناء بكوفيد-19 أو ظهور أعراض هذا المرض عليهم. وأفيد أن سجينين مصابين بكوفيد-19 توفيا في سجن قرشك في أواخر آذار/مارس 2020 بعد إهمالهما في الحبس الانفرادي. وقد نُقلا أولاً إلى قاعة لممارسة الرياضة مع آخرين شُخصوا بأنهم مصابون بكوفيد-19. وأفيد أن أحد المستشفيات رفض استقباليهما بعد أن ساءت حالاتهما. ووضعا في الحبس الانفرادي عند إعادتهما إلى السجن. وأفيد أن محمد حسين سبهري، أحد السجناء الذي وقعوا على الرسالة المطالبة باستقالة القائد الأعلى، ظهرت عليه أعراض الإصابة بكوفيد-19 في 28 آذار/مارس 2020، لكنه أُرسِل إلى مركز احتجاز تابع لوزارة الاستخبارات ووضع رهن الحبس الانفرادي دون أن يكون بوسعه الحصول على أدويته عوضاً عن نقله إلى المستشفى⁽¹²¹⁾. وفي 4 نيسان/أبريل 2020، أفيد أن خمسة سجناء كانوا قد وُضعوا في الحجر الصحي للاشتباه بإصابتهم بكوفيد-19 في سجن طهران المركزي الكبير قد عُثِر عليهم في مبنى آخر يضم 200 سجين. ومن بين الأشخاص الموضوعين في الحجر الصحي في سجن كارج المركزي البالغ عددهم 35 شخصاً، أفيد أن اثنين كانا يعملان في مطبخ السجن⁽¹²²⁾. وفي سجن أمير آباد، أودع سجينان مشتبّه في إصابتهما بكوفيد-19 في غرفة مخصصة للصلاة على مقربة من السجناء الآخرين عوضاً عن نقلهما إلى المستشفى⁽¹²³⁾. وأفيد أن عدداً يتراوح بين 6 أشخاص و 12 شخصاً على الأقل لقوا حتفهم بسبب الإصابة بكوفيد-19 في السجون الإيرانية⁽¹²⁴⁾. وذكرت الحكومة أن السلطات، إلى جانب منحها الإفراج المؤقت، استحدثت تدابير تشمل فحص السجناء والتعقيم وتوفير الكمادات والقفازات ومطهرات الأيدي، وقامت بتطوير المرافق الطبية في السجون وأنشأت آلية إدارية لمكافحة كوفيد-19.

الاضطرابات في السجون

45 - لقد أدت المخاوف المتعلقة بمرض كوفيد-19، وكذلك عدم الرضا عن عملية الإفراج المؤقت، إلى حدوث اضطرابات في عدة سجون، حيث أفادت بعض التقارير عن استعمال مفرط للقوة تسبب في الوفاة.

(119) Abdorrahman Boroumand Centre, "COVID-19 fear in Iran's prisons", p. 12 and 14

(120) المرجع نفسه، الصفحة 8؛ والرايط www.isna.ir/news/99011809361/.

(121) Centre for Human Rights in Iran, "Political prisoner with COVID-19 symptoms denied treatment, transferred to solitary confinement", 8 April 2020

(122) Abdorrahman Boroumand Centre, "COVID-19 fear in Iran's prisons", p. 9 and 11

(123) انظر www.hra-news.org/2020/hranews/a-24333/ و "COVID-19 fear in Iran's prisons", p. 13

(124) Abdorrahman Boroumand Centre, "COVID-19 fear in Iran's prisons", pp. 16-17

ففي محافظة خوزستان، أُبلغ عن اندلاع اضطرابات في سجن سيبيدار وشيخان يومي 30 و 31 آذار/مارس 2020 على التوالي⁽¹²⁵⁾. ففي سيبيدار، احتج المحتجون وأشعلوا حرائق بعد أن نكثت السلطات وعودها بالإفراج عنهم⁽¹²⁶⁾. وأظهرت تسجيلات الفيديو الدخان داخل السجن وإطلاق النار. وفي حين ادعى الحاكم العسكري لمحافظة خوزستان أن أجهزة إنفاذ القانون وقوات الأمن قد أوقفت الحادث دون أن يصاب أحد بأذى، فقد أفادت تقارير أخرى بوفاة 15 وإصابة 13 من المحتجزين⁽¹²⁷⁾. كما أفادت التقارير بأن قوات الأمن قد استعملت القوة بشكل مفرط، بما في ذلك الأسلحة النارية، لقمع الاحتجاجات في شيخان⁽¹²⁸⁾. وذكر أن 20 على الأقل من المحتجزين قد قتلوا، بينما نُقل آخرون واحتُجزوا دون أن يُسمح لهم بالاتصال بالعالم الخارجي⁽¹²⁹⁾. وفي 29 آذار/مارس 2020، أسفرت اشتباكات بشأن حالة مرض كوفيد-19 في سجن مهباد عن لجوء قوات الأمن إلى استخدام الغاز المسيل للدموع وإطلاق النار. وأفيد بمقتل شخص واحد وإصابة خمسة آخرين. وأقر المدعي العام في مقاطعة همدان بأن عدم الإفراج عن السجناء الذي يستوفون الشروط قد أسهم في اندلاع الاحتجاجات في سجن الوند يوم 28 آذار/مارس 2020⁽¹³⁰⁾.

هاء - حالة النساء والفتيات

46 - يعرب المقرر الخاص عن أسفه لبطء وتيرة التغيير فيما يتعلق بحماية النساء والفتيات من التمييز وعدم المساواة. ويتخلل التمييز على أساس نوع الجنس عدة مجالات من الحياة العامة والخاصة في القانون والممارسة، بما في ذلك العمالة، والمناصب السياسية والقضائية والحياة الأسرية⁽¹³¹⁾. ويشعر المقرر الخاص بخيبة الأمل لأن جمهورية إيران الإسلامية رفضت جميع التوصيات الـ 26 المقدمة في إطار استعراضها الدوري الشامل الذي أجري مؤخراً فيما يتعلق بالتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

47 - ويرحب المقرر الخاص بالجهود التي تبذلها الحكومة لمكافحة العنف العائلي خلال نقشي كوفيد-19 من خلال الرسائل النصية وخطوط الاتصال المباشر الهادفة إلى التوعية⁽¹³²⁾. غير أن جمهورية إيران الإسلامية تفتقر إلى ملاحج كافية لضحايا العنف العائلي، ولا يوجد لديها سوى 28 منها (انظر الوثيقة [A/HRC/WG.6/34/IRN/1](https://www.unhcr.org/refugees/iran/2020/04/iran-prisoners-killed-by-security-forces-during-covid-19-pandemic-protests)، الفقرة 53)، بما في ذلك 20 ملجأً تديرها منظمات غير حكومية⁽¹³³⁾.

(125) المرجع نفسه، الصفحتان 18 و 19؛ و <https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE1322372020ENGLISH.pdf>.

(126) Amnesty International, "Iran: prisoners killed by security forces during COVID-19 pandemic protests", 9 April 2020.

(127) and Amnesty International, "COVID-19 fear in Iran's prisons", p. 19؛ و Abdorrahman Boroumand Centre, "Iran: prisoners killed by security forces".

(128) Abdorrahman Boroumand Centre, "COVID-19 fear in Iran's prisons", p. 19؛ و <https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE1322372020ENGLISH.pdf>.

(129) Amnesty International, "Iran: prisoners killed by security forces".

(130) Abdorrahman Boroumand Centre, "COVID-19 fear in Iran's prisons", p. 18.

(131) Babak Dehghanpisheh and Davide Barbuscia, "Disillusionment among women, youth seen dampening Iran election turnout", Reuters, 20 February 2020.

(132) انظر <https://iqna.ir/00GKHU>.

(133) انظر www.isna.ir/news/98102418714.

وأفادت الحكومة أيضاً بأن هناك 357 مركزاً للطوارئ الاجتماعية لضحايا العنف و 31 مركزاً طبياً للفتيات فقط. وتتجلى ضرورة إجراء إصلاح عاجل من مقتل رومينا أشرفي البالغة من العمر 14 عاماً على يد والدها في 21 أيار/مايو 2020. وقيل إن الأنسة أشرفي أبلغت السلطات قبل وفاتها بأنها تخشى أن يؤذيها والدها، ولكن الشرطة أعادتها إليه⁽¹³⁴⁾. وأبلغت الحكومة أن ممثلاً قد أرسل إلى مكان الجريمة لمتابعة حالة هذه القضية عن كثب. وينص قانون العقوبات على منح إعفاءات للأزواج والآباء الذين يقتلون قريباتهم.

48 - وثمة شاغل رئيسي آخر هو استمرار ممارسة زواج الأطفال. فالسن القانونية لزواج الفتيات في جمهورية إيران الإسلامية هي 13 عاماً، ولكن حتى الفتيات الأصغر سناً يمكن أن يتزوجن بموافقة الأب ومحكمة مختصة⁽¹³⁵⁾. ووفقاً للمؤسسة الوطنية للتسجيل المدني، سُجل زواج 13 054 فتاة دون سن 13 عاماً في الفترة من آذار/مارس 2018 إلى آذار/مارس 2019⁽¹³⁶⁾. ويحث المقرر الخاص الحكومة على إنهاء زواج الأطفال باعتماد تشريعات تتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان (انظر CEDAW/C/GC/31-CRC/C/GC/18، الفقرة 20)، وعن طريق برامج شاملة للتوعية بآثاره الضارة. ويحيط علماً بتعليق الدولة بأن أجهزة الإدارة الثقافية تتخذ إجراءات لتشجيع الشباب على الزواج في سن مناسبة.

المدافعون عن حقوق المرأة

49 - لا تزال سلطات الدولة تستهدف الأفراد الذين يدافعون عن حقوق المرأة. ويلاحظ المقرر الخاص تخفيف الأحكام بالسجن، ولكنه يشعر بالقلق لأن إحدى محاكم الاستئناف أمرت في 6 شباط/فبراير 2020 بسجن ياسمان أرياني ومنيرة عريشاهي وموجان كيشافارز بسبب احتجاجاتهن السلمية بمناسبة اليوم الدولي للمرأة لعام 2019 ضد إلزام ارتداء الحجاب⁽¹³⁷⁾. وورد أن الحكم الذي أصدرته إحدى محاكم الاستئناف بحق متظاهرة أخرى ضد ارتداء الحجاب الإلزامي، وهي سابا كورد - أفشاري، قد تم تغييره خارج نطاق القضاء. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أفادت التقارير بأن محكمة الاستئناف قد برأت السيدة كورد - أفشاري من بعض التهم وخففت عقوبتها إلى السجن لمدة تسع سنوات⁽¹³⁸⁾. بيد أن التقارير أفادت بأن محاميتها قد أبلغ في 26 أيار/مايو 2020 بأن هذا الحكم قد تغير وأنها ستقضي مدة 15 سنة من السجن بدلاً من ذلك⁽¹³⁹⁾. وأكدت الحكومة في تعليقاتها أن محكمة الاستئناف قد ألغت في 13 كانون الأول/ديسمبر 2019 إدانتها وحكمها بالسجن لمدة 15 عاماً بتهمة تشجيع البغاء والفساد، ولكنها لم تقدم أي تعليق على التقرير الذي يفيد بأن ذلك قد تغير فيما بعد. ولا يزال أقارب المدافعين عن حقوق المرأة مستهدفين أيضاً. فقد أُلقي القبض على علي رضا علي نجاد، شقيق مسيح علي نجاد، وهي من نشطاء منظمة My Stealthy Freedom

(134) Associated Press, "Romina Ashrafi: outcry in Iran over so-called 'honour killing' of 14-year-old girl", *The Guardian*, 27 May 2020.

(135) جمهورية إيران الإسلامية، القانون المدني، المادة 1041.

(136) انظر www.sabteahval.ir/avej/Page.aspx?mId=49823&ID=3199&Page=Magazines/SquareshowMagazine.

(137) انظر <https://twitter.com/CSHRIran/status/1225361699789819906>؛ و <https://twitter.com/amirreisi/status/1225043684854575106>.

(138) انظر www.frontlinedefenders.org/en/case/womens-rights-defender-saba-kord-afshari-sentenced-15-years-prison.

(139) انظر https://twitter.com/hosein_taj/status/1266660123725967360.

(حريتي الخفية) غير الربحية، في 24 أيلول/سبتمبر 2019⁽¹⁴⁰⁾. وخلال جلسة الاستماع المعقودة في نيسان/أبريل 2020، قيل إن القاضي ركز على أنشطة السيدة علي نجاد ورفض ذكر التهم الموجهة إلى السيد علي نجاد أو الإفراج عنه بكفالة⁽¹⁴¹⁾.

واو - وضع الأقليات

50 - لا يزال المقرر الخاص يشعر بالقلق إزاء استمرار التمييز ضد الأقليات الإثنية والدينية. فالتقارير تفيد بأن التغييرات في عملية طلب بطاقة الهوية الوطنية تعوق حصول الأقليات الدينية على عدة خدمات أساسية. وكان نموذج الطلب في السابق يتيح اختيار "آخر" كخيار ديني. وفي كانون الثاني/يناير 2020، أفادت المؤسسة الوطنية للتسجيل المدني بأن هذا الخيار قد ألغي، ويعني ذلك أنه لا يمكن للأفراد أن يختاروا سوى واحدة من الديانات الأربع المعترف بها رسمياً⁽¹⁴²⁾. وأثار استبعاد خيار "آخر" مخاوف من ألا تتمكن الجماعات الدينية غير المعترف بها، مثل البهائيين، والمتحولين إلى المسيحية، والكاكائيين، والصابئة المندائيين وغير المؤمنين، من الحصول على بطاقة هوية وطنية، وهي ضرورية للحصول على الخدمات الحكومية والمصرفية⁽¹⁴³⁾. وذكرت الحكومة أن بإمكان أفراد الأقليات الدينية غير المعترف بها أن يتقدموا بطلب للحصول على بطاقة الهوية الوطنية دون أن يضطروا إلى ذكر دينهم أو يجبروا على ذلك. ولم تقبل الحكومة سوى 9 توصيات من أصل 25 توصية تتعلق بالحرية الدينية أو قبلتها جزئياً خلال استعراضها الدوري الشامل.

51 - ولا تزال حالة البهائيين مصدر قلق بالغ، بما في ذلك القيود التي يقال إنها تفرض على الحق في التعليم، والإغلاق التعسفي للمؤسسات التجارية التي يملكها البهائيون. ففي عام 2019، أُفيد باعتقال ما لا يقل عن 59 من البهائيين بسبب معتقداتهم. وأفيد أيضاً بأن سياسات الحكومة لا تزال تهدد تعليم اللغة الأم لمجتمعات الأذربيجانيين - الترك والأكراد والعرب الأهواز. كما يساور المقرر الخاص القلق إزاء ما يُبلغ عن ارتفاع عدد السجناء السياسيين وسجناء الرأي من مجتمعات الأذربيجانيين - الترك والأكراد والعرب الأهواز. وأعلنت الحكومة أن هؤلاء الأفراد قد حوكموا بسبب نشاطهم الإجرامي وليس بسبب انتمائهم الإثني. وفي المناطق الحدودية في محافظات كردستان، وإيلام، وأذربيجان الغربية، وكرمنشاه، لا يزال الحمّالون الأكراد (الكولير) يواجهون استعمال القوة المفرطة والفتاكة على أيدي موظفي الحدود. ففي عام 2019، أُبلغ عن 84 وفاة وإصابة 192 من الكولير، ويشكل ذلك استمراراً للاتجاه الذي شهد مقتل أو إصابة أكثر من

(140) Centre for Human Rights in Iran, "Iran arrests activist Masih Alinejad's brother amid crusade to silence citizens based abroad", 25 September 2019; and Amnesty International, "Iran: Family of women's rights activist arrested in despicable attempt to intimidate her into silence", 25 September 2019.

(141) Centre for Human Rights in Iran, "Masih Alinejad: my brother is facing prison time for being related to me", 24 April 2020.

(142) Centre for Human Rights in Iran, "Unrecognized minorities in Iran must now hide religion to obtain crucial government ID", 27 January 2020; and communication No. OL IRN 1/2020, 17 February 2020.

(143) Centre for Human Rights in Iran, "Unrecognized minorities in Iran must now hide; and communication No. OL IRN 1/2020, 17 February 2020.

1 000 من الكولبر من جراء تصرفات موظفي الحدود منذ عام 2014⁽¹⁴⁴⁾. ومما يثير القلق أن المحاكم غالباً ما ترفض النظر في قضايا العنف ضد الكولبر أو تغلقها دون إدانة الجناة أو تقديم تعويضات للضحايا وأسراهم. وذكرت الحكومة أنه ينبغي تقديم موظفي الحدود الذين ينتهكون القواعد المتعلقة باستعمال القوة إلى العدالة. وعُلفت أيضاً بأنها بصدد استحداث حلول قانونية، مثل الأسواق الحدودية، من أجل إنهاء عبور الحدود.

زاي - تأثير الأزمة الاقتصادية والجزاءات

52 - لا يزال المقرر الخاص يشعر بالقلق إزاء تأثير الجزاءات وغيرها من التحديات الاقتصادية على جمهورية إيران الإسلامية، لا سيما وأنها تؤثر على الحق في الصحة خلال جائحة كوفيد-19. كما يلاحظ ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض مستويات المعيشة وارتفاع مستويات البطالة (انظر A/HRC/43/61)، حيث تفيد التقارير بأن نصف السكان تقريباً يعيشون قريباً من خط الفقر⁽¹⁴⁵⁾.

53 - وفي شباط/فبراير 2020، سجلت جمهورية إيران الإسلامية أول حالة إصابة بكوفيد-19، حيث تشير الأرقام الرسمية إلى تسجيل 209 970 إصابة و 9 863 حالة وفاة في 23 حزيران/يونيه 2020⁽¹⁴⁶⁾. وتعرضت الحكومة للانتقاد بسبب تأخر استجابتها وعدم كفايتها وعدم شفافيتها⁽¹⁴⁷⁾. ولم تغلق المواقع الدينية إلا في أوائل آذار/مارس⁽¹⁴⁸⁾، وفي 18 نيسان/أبريل، كان لا يزال يُسمح بتشغيل المؤسسات التجارية المنخفضة والمتوسطة المخاطر والسفر بين المدن⁽¹⁴⁹⁾. ويسلم المقرر الخاص بأن قرار تخفيف تدابير الاحتواء في وقت مبكر قد استرشد بالتقييمات الاقتصادية لأثر تدابير الإغلاق وغيرها من التدابير⁽¹⁵⁰⁾. ويلاحظ أن الحكومة تعتمد تخصيص بليون دولار من صندوق التنمية الوطنية للمساعدة في جهود الإغاثة من كوفيد-19⁽¹⁵¹⁾. وفي إطار خطة التحفيز الاقتصادي، ستوزع حزم المساعدة لمالية على الأسر الضعيفة لفترة أولية مدتها أربعة أشهر⁽¹⁵²⁾. وتسعى الخطة أيضاً إلى تزويد 24 مليون أسرة بقرض دون فائدة لمرة واحدة⁽¹⁵³⁾.

Kurdistan Human Rights-Geneva, "Human rights violations in Kurdistan of Iran: periodic summary report (144) for the attention of the OHCHR desk of the United Nations Special Rapporteur on the situation of human rights in Iran", April 2020.

(145) انظر <https://rc.majlis.ir/fa/report/show/1090439>.

(146) Islamic Republic News Agency, "COVID-19 kills another 121 Iranians over past 24 hours", 23 June 2020.

(147) انظر <https://khaboronline.ir/news/1356510> و <https://sazandeginews.com/News/7098>.

(148) انظر www.hamshahronline.ir/news/491315/.

(149) انظر <https://country.eiu.com/iran>.

(150) انظر www.mehrnews.com/xRvW6/؛ و <https://rc.majlis.ir/fa/report/show/1462301>؛ و www.ghatreh.com/news/nn51788443/.

(151) انظر <http://khaboronline.ir/news/1373601>.

(152) انظر www.irna.ir/news/83718476/.

(153) انظر www.isna.ir/news/99022316906/؛ و www.eghtesadonline.com/n/2CBS؛ و Bourse and Bazaar, "Bleak estimates of economic impact spur Iran to end virus lockdown", 21 April 2020.

54 - ويكرر المقرر الخاص الإعراب عما سبق أن أعرب عنه من قلق بشأن أثر الجزاءات، بما في ذلك الصعوبات في استيراد المواد الخام اللازمة لإنتاج المنتجات الصيدلانية، وكذلك الأدوية وأجهزة المعدات اللازمة لمواجهة كوفيد-19⁽¹⁵⁴⁾، وعلاج الحالات النادرة⁽¹⁵⁵⁾. ويلاحظ خطة الإعفاء لأغراض إنسانية في إطار برنامج الجزاءات⁽¹⁵⁶⁾، ولكنه يشعر بالقلق إزاء كفاءتها المحدودة في الممارسة بسبب تعقيدها، وقلة إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية غير الخاضعة للجزاءات، وأثرها على الأطراف الثالثة التي تخشى التداعيات إذا خرقت الجزاءات⁽¹⁵⁷⁾. وعملت الحكومة بأن للجزاءات تخلف أثراً سلبياً كبيراً على الاقتصاد ومستويات المعيشة، وعلى العمليات الإنسانية التي تقوم بها المنظمات الدولية. وردد المقرر الخاص دعوات الأمين العام إلى تخفيف الجزاءات من أجل تعزيز استجابة جمهورية إيران الإسلامية لجائحة كوفيد-19⁽¹⁵⁸⁾.

رابعاً - التوصيات

55 - يحث المقرر الخاص الحكومة والقضاء والبرلمان وقوات الأمن على ما يلي:

- (أ) إجراء تحقيقات فورية ومستقلة ونزيهة في جميع أعمال العنف التي وقعت خلال احتجاجات تشرين الثاني/نوفمبر 2019 وكانون الثاني/يناير 2020، بما في ذلك وفيات وإصابات المتظاهرين وسوء معاملتهم أثناء الاحتجاز؛ وتحديد جميع المشتبه في مسؤوليتهم عن ارتكاب أعمال إجرامية ضد المتظاهرين والمارة؛ ومحاسبة المسؤولين في محاكمات تتفق مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة؛
- (ب) ضمان إجراء جميع التحقيقات في أحداث تشرين الثاني/نوفمبر 2019 وكانون الثاني/يناير 2020 بما يتفق مع المعايير الدولية، وضمان إشراك أسر الضحايا فعلياً في عملية التحقيق، وعدم تعرض أفرادها للمضايقة، وحصولهم على تعويض مناسب عن انتهاك حقوقهم الإنسانية؛
- (ج) تحديد أسباب جميع الوفيات والإصابات التي وقعت خلال احتجاجات تشرين الثاني/نوفمبر 2019 وكانون الثاني/يناير 2020 وظروفها ومكانها، ونشر جميع المعلومات التي تم جمعها، بما في ذلك الأرقام الإجمالية؛

(154) منظمة هيومن رايتس ووتش، "إيران: على أمريكا تخفيف عقوباتها في ظل أزمة فيروس كورونا"، 6 نيسان/أبريل 2020.

(155) Human Rights Watch, "Maximum pressure: US economic sanctions harm Iranians' rights to health", 29 October 2019.

(156) Michael R. Pompeo, Secretary of State, United States of America, remarks to the media, 3 October 2018.

(157) Erin Cunningham, "As coronavirus cases explode in Iran, U.S. sanctions hinder its access to drugs and medical equipment", *Washington Post*, 29 March 2020; "European companies will struggle to defy America on Iran", *The Economist*, 8 November 2018; and International Peace Institute, "Safeguarding humanitarian action in sanctions regimes", June 2019.

(158) أنطونيو غوتيريش، الأمين العام، "هذه الحرب تحتاج إلى خطة ووقت لخوضها"، ملاحظات أدلى بها في مؤتمر القمة الافتراضي الذي عقدته مجموعة العشرين بشأن جائحة كوفيد-19، 26 آذار/مارس 2020؛ وأنطونيو غوتيريش، الأمين العام، مذكرة إلى المراسلين الصحفيين: رسالة من الأمين العام إلى أعضاء مجموعة العشرين، 23 آذار/مارس 2020.

(د) ضمان امتثال التشريعات والسياسات والممارسات والتدريب فيما يتعلق باستعمال القوة الفتاكة على أيدي الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين للمعايير الدولية، بما في ذلك المبادئ الأساسية المتعلقة باستخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين؛

(هـ) ضمان الإفراج عن جميع المعتقلين، بمن فيهم من اعتقلوا خلال احتجاجات تشرين الثاني/نوفمبر 2019 وكانون الثاني/يناير 2020، بسبب ممارسة حقوقهم في حرية الرأي والتعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، وقيام سلطات الاحتجاز بإبلاغ أسر المحتجزين بأماكن احتجازهم ووضعهم على وجه السرعة؛

(و) إلغاء عقوبة الإعدام، ومباشرة وقف فوري لتطبيقها، وحظر إعدام الأطفال الجانحين في جميع الظروف وتخفيف الأحكام الصادرة بحقهم؛

(ز) ضمان تزويد جميع الأشخاص المتهمين بارتكاب أي جريمة بإمكانية الاتصال بمحام من اختيارهم خلال جميع مراحل الإجراءات القضائية، بما في ذلك أثناء مرحلة التحقيق والاستجواب الأولية، وتقديم المساعدة القانونية لهم حسب الحاجة؛ وضمان حماية السجناء والمحتجزين من جميع أشكال التعذيب وسوء المعاملة وعدم قبول الاعترافات التي يتم الحصول عليها تحت التعذيب أو سوء المعاملة كأدلة؛ والتصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛

(ح) إلغاء القوانين التي تجيز استخدام التعذيب وسوء المعاملة كشكل من أشكال العقاب؛

(ط) ضمان قيام هيئات مستقلة ومحايدة بإجراء تحقيقات عاجلة وشاملة وفعالة في جميع حالات الوفاة التي حدثت أثناء الاحتجاز وفي جميع ما أبلغ عنه من حالات تعذيب أو غيره من ضروب إساءة المعاملة، ومحاسبة المسؤولين عنها؛

(ي) ضمان الحق في حرية الرأي والتعبير في القانون وفي الممارسة العملية، وخاصة أن يكون أي تقييد لهذا الحق، على شبكة الإنترنت وخارجها، متفقاً مع معايير القيود المسموح بها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان؛

(ك) ضمان عدم تهديد المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم المدافعات عن حقوق الإنسان، والمحامون، والصحفيون، والمدافعون عن البيئة، والرعايا الأجانب ومزدوجو الجنسية، بالتخويف أو المضايقة أو الاعتقال التعسفي أو الحرمان من الحرية أو غيرها من العقوبات التعسفية أو إخضاعهم لها؛ والإفراج عن جميع المحتجزين بسبب عملهم؛ وتوسيع نطاق سياسة الإفراج المؤقت عن السجناء في سياق كوفيد-19 لتشمل هؤلاء الأفراد، وكذلك المحتجزين الآخرين الذين لا يشكلون أي تهديد للسلامة العامة؛

(ل) القضاء في التشريعات وفي الممارسة على جميع أشكال التمييز والانتهاكات الأخرى ضد النساء والفتيات، وفقاً للمعايير الدولية؛ واتخاذ جميع الخطوات اللازمة للنهوض بمشاركةهن على قدم المساواة في الحياة العامة؛ وضمان حماية حقوق المدافعات عن حقوق الإنسان؛ والتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

- (م) حماية حقوق جميع الأشخاص المنتمين إلى أقليات إثنية ودينية؛ والتصدي لجميع أشكال التمييز ضدهم؛ والإفراج فوراً ودون شروط عن جميع المسجونين بسبب ممارسة حقهم في حرية الدين أو المعتقد؛
- (ن) تنفيذ التوصيات المقبولة أو المقبولة جزئياً خلال الدورة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل بشأن جمهورية إيران الإسلامية؛
- (س) مواصلة العمل مع المقرر الخاص، بما في ذلك السماح للمكلف بالولاية بالقيام ببعثة قطرية إلى جمهورية إيران الإسلامية؛
- (ع) اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتخفيف من آثار الجزاءات، والوفاء بالتزامات الحكومة بموجب العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك حماية الفئات الضعيفة، وإنشاء آليات مالية شفافة لضمان استمرار تجارة الأدوية وغيرها من المواد الإنسانية الأساسية.
- 56 - ويحث المقرر الخاص الدول التي فرضت جزاءات على جمهورية إيران الإسلامية على أن تكفل إعطاء تدابير مثل الإعفاءات لأغراض إنسانية أثراً واسع النطاق وعملياً وتنفيذها بسرعة وفعالية للتقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة التي تخلفها الجزاءات على حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، لا سيما خلال جائحة كوفيد-19.